

ISSN: 2708-3659



مَجَلَّةُ الرِّيَّانِ

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكمة - نصف سنوية

المجلد الخامس
العدد الثاني
الرقم التسلسلي 9

ديسمبر 2022

الدرس الصرفي عند أبي العلاء المعري في (عبث الوليد)

د. سعيد محمد العوادي

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية

كلية التربية - جامعة شبوة

أ. د. عبدالله صالح بابعير

أستاذ دكتور، قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة حضرموت

الملخص :

تناول البحث جملة من القضايا الصرفية التي أثارها أبو العلاء المعري في كتابه (عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري)، من خلال وقفات أبي العلاء عند المسائل الصرفية المشكلة التي وردت في ديوان البحتري، وقد جرى البحث على جمع تلك المسائل وعرضها وتحليلها، وتبيين موقف الدرس الصرفي منها، وتفصيل القول في أصول تلك الاستعمالات في المدونات اللغوية، والأقوال التي تخللتها، والأصول السماعية والقياسية التي بُنيت عليها الأحكام فيها منعاً، أو تجويزاً.

وقد بلغت عدّة المسائل الصرفية المجموعة من كتاب (عبث الوليد) في هذا البحث اثنتين وعشرين مسألة.

توطئة :

أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، (المولود سنة ثلاث وستين وثلاثمائة للهجرة، بالمعرة، والمتوفى سنة تسع وأربعين وأربعمائة)⁽¹⁾ - من الشعراء المجيدين القليلين، الذين أترؤا المكتبة اللغوية العربية بمؤلفات متنوعة، اشتملت على آرائهم في النحو والصرف واللغة، بل لعلّ أبا العلاء هو رائد الشعراء الناجحين جميعاً في التأليف اللغوي، يشهد له في هذا الأمر ما خلفه من مؤلفات اشتملت على مسائل نحوية وصرفية ولغوية⁽²⁾، وما نوه به العلماء الأثبات المحققون له من علم راسخ، وذكاء وقاد، وحفظ واعب، فقليل: كان «غزير الأدب عالماً باللغة»⁽³⁾، وهو: «البحر الذي لا ساحل له في اللغة ومعرفتها»⁽⁴⁾، وهو «علامة عصره»⁽⁵⁾، و«كان عجباً في الذكاء المفرط، والحافظة»⁽⁶⁾، بل بلغ ببعضهم أن يقول: إنّ أبا العلاء «بالنحو، أعلم من سيويه، وباللغة والعروض من الخليل»⁽⁷⁾.

ولم يخالف المتأخرون المتقدمين في ما ذهبوا إليه من إكبار لعلم أبي العلاء عامة، وإجلال لمنزلته اللغوية خاصة، يقول إبراهيم مصطفى: «كان عالماً لغوياً، فكان هذا أبين مجد له وأشرقه، ومُذ كان أبو العلاء بحر الناس علمه باللغة، وتصرفه فيها، وإحاطته بعلمها، ولم يُتعلّق عليه في هذا مُتعلّق»⁽⁸⁾، ويقول إبراهيم السامرائي: «المعريُّ لغويٌّ من الطبقة الرفيعة، وهو بحق يوصف بهذا الوصف؛ لأنه حاملٌ لأشتات هذه العلوم اللغوية، مُلِّمٌ بأصولها، عارفٌ بأسرارها، ثم فوق هذا وذاك مُدرِكٌ لأشياء انفراد بها»⁽⁹⁾.

ولعلّ ذاكرته العجيبة التي تُروى عنها الغرائب⁽¹⁰⁾، قد استوعبت شطرًا وافرًا من كلام العرب منظومًا ومنتثورًا، وحفظًا كثيرًا من علوم العربية عامة.

وكتاب (عبث الوليد) الذي عُني هذا البحث بدراسة مسائلة الصرفية خير شاهد على نبوغ أبي العلاء في العربية، وتضلّعه من علومها، على ما تفضل به العلماء السابقون واللاحقون من إشادة وتنويه بعلم أبي العلاء وفضله، وإحاطته بفنون كثيرة، فهو الأديب، الناقد، اللغوي، الصرفي، النحوي، العروضي، المعتد برأيه وإن خالف جمهور النحويين.

ويمكننا ببسرٍ أن نحلّو شيئًا من مظاهر نبوغ المعري، وخصائص تفكيره اللغوي من خلال شرحه لديوان أبي عبادة البحرّري، وتعليقه على كثير من الظواهر اللغوية التي شاعت فيه، فمنها ما وافق السماع وخالف القياس، ومنها ما وافق القياس وخالف السماع، ومنها ما ورد بقلّة سماعًا، ومنها ما شدّ عن السماع والقياس معًا، وهو في كل تلك المسائل مُدلّ برأيه، مُعبّر عنه، موافقٌ أو مخالفٌ ما عليه الرأي عند النحويين، أو مؤيدٌ فريقًا منهم بحسب ما يترجح له من سماع عاضد، أو قياس مُسعفٍ، لكنه يميل إلى السماع في الغالب، ويضيق بكثير من الأقيسة النحوية، والتأويل والتقدير، ولعل هذا هو مذهبه في غالب مؤلفاته التي أثار فيها جدلًا لغويًا. يقول سعيد الأفغاني: «(وكان في الشام المعري، الذي كان واسع الرواية، سماعيًا إلى أبعد حدود السماع، يضيق بنحو البصرة الذي كان طافحًا بالجدل والقياس والتعليل، وهذه النزعة ظاهرة في كتبه كلّ الظهور، وحسبك أن تُلمّ بـ(رسالة الملائكة) لترى مبلغ عنايته بالرواية والسماع، أو أن تُتمعّن في (رسالة الغفران) لترى نَفَمَتَه على البصريين خاصة؛ من حيث كانوا أهل قياس»⁽¹¹⁾.

وفي الحق أن أبا العلاء، وإن نزع للسماع كثيرًا، لا نعدم له احتفالًا بالقياس أيضًا، إن وافق القياس سندًا لغويًا لا مُعَدِّل عن الأخذ به، ويحيد عنه إن لم تستسغه اللغة، ووجد فيه ضربًا من التكلف⁽¹²⁾، بل ربما وجدنا له قياسًا لا سندًا له من سماع.

ولعل من المناسب هنا أن نشير إلى بعض نزعاته اللغوية التي سلف فيها القول، مما وقف عليه هذا البحث في كتابه (عبث الوليد)، فهو تارة يقدّم السماع، ويُلزم أن يعضد به الكلام غير المعروف، فقد أنكر على البحرّري استعماله أفعال التفضيل (أذم)، فقال: «وهذا رديء جدًا، ويفتقر إلى سماع»⁽¹³⁾، ويردّ على اللغويين بالاعتماد على القياس، فيقول: «أهل اللغة يقولون: إن الصواب أن يُقال: جئنا من رأس عَيْن، ويكرهون دخول الألف واللام، وهذا شيء يُقال، وليس ممّا ينبغي أن يؤخذ به، بل إدخال الألف واللام في هذا الاسم أقيس وأوجب»⁽¹⁴⁾.

وقد نراه يجيز للشاعر استعمال ما لا يُسندُه سماعٌ، كقوله: «ولا بأس أن يقيس الشاعر في الضرورة ما قلَّ على ما كثر»، وقد رُوِيَ أن سيبويه عاب على بشارٍ قوله:

على الغزلي مَنِّي السلامُ فرمًا لهوْتُ بها في ظلِّ مُحَضَّرَةٍ زُهرٍ⁽¹⁵⁾

فأنكر سيبويه عليه هذا الحرف؛ لأنه لم يُستعمل، فقال بشار: هذا مثل: الجَمْزَى، والوَكْرَى، كأنه قاسه على نظائره من فعلَى وهي كثيرة⁽¹⁶⁾، بل ربما أجاز للشاعر ما خالف السماع، قال: «ما علمتُ أحدًا من الشعراء مدَّ (سَبَّ)، وذلك جائز على القياس، وإنما يستعمله الفصحاء مهموزًا بغير مدٍّ»⁽¹⁷⁾.

وقد يميل إلى ما وافق الغريزة في ما جاز فيه وجهان، فيقول: ((و(القرآن) في هذا البيت يجوز همزه وترك همزه، وترك الهمز أقوم في الغريزة))⁽¹⁸⁾، ويقول: «هذا البيت فيه شيء تنكره الغريزة الصحيحة»⁽¹⁹⁾، بل ربما آثر وجهًا تصريفيًا وافق الغريزة - في رأيه - ولم يقل به أحد من العلماء قبله، من ذلك قوله: «والنطق ب(سُووَر) وبابه يُنْفَرُ منه الطبع، والغريزة تَفِرُّ إلى همز الواو الثانية، وما علمتُ أنَّ ذلك حكاة أحد»⁽²⁰⁾، وقد تجد له تعليلًا لاستعمال صيغة وإهمال أخرى، لا تجده عند غيره، من ذلك قوله: «وقالوا: التَّيْرَبُ للنَّمِيمة وللدهاية، ولم يقولوا: التَّربُّ، ولم يَهْجُرُوا هذا البناء لأنَّه ثَقِيلٌ على اللسان، وإنما تركوه باتِّفاق؛ لأنَّ الرأى تحيُّ بعد النون كثيرًا في غير الأسماء، يقولون: نَزَضَى ونَزَقًا ونَزَمِي في أفعال كثيرة تلحقها نون المضارعة وأول حروفها الأصلية راء. وإنما ترك هذا اللفظ كما ترك الودع، ولو استعمل لكان حسنًا»⁽²¹⁾، فضلًا عن نقله لبعض لغات العرب، ولجملة من آراء النحويين البصريين والكوفيين، وموافقة أو مخالفة لهم⁽²²⁾.

وتكمن أهمية هذا البحث - من وجهة نظر الباحثين - في وقوفه على معظم المسائل الصرفية التي أثارها المعري في كتاب (عبث الوليد)، وهي إحدى أمارات علو كعبه في علوم العربية، ونبوغه فيها، ولعل في هذا ما أغرى بتتبع تلك المسائل، وجمعها، ودراستها، وبيان مواضعها في كتب النحو والصرف، والوقوف على آراء المعري في تلك المسائل التصريفية المثارة في كتابه (عبث الوليد)؛ إذ نجد لبعضها، ولبعض آرائه اللغوية عامة، صدَى في بعض المدونات اللغوية اللاحقة⁽²³⁾.

وقد وقف الباحثان على بعض الدراسات التي تناولت الجهود اللغوية عند المعري في غير هذا الكتاب، هي:

- بحث (الفكر الصرفي في رسالة الملائكة)، لنبيل محمد عوض الشرييني (بحث منشور في حوليات كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر، العدد الثامن، 1440هـ، 2015م)، عرض فيه القضايا الصرفية التي اشتمل عليها كتابه (رسالة الملائكة)، والبحث - وإن اشتمل على قضايا صرفية - يفارق هذا البحث في كون الكتابين المدروسين مختلفين، فرسالة الملائكة أنشأها أبو العلاء، وأثار فيها قضايا لغوية

أحبَّ هو أن يثيرها، أما كتابُ (عبث الوليد)، فشرحُ لديوان البحري، أثار فيه المعري ما رآه في الديوان من قضايا لغوية وقف منها مواقف مؤيدة أو مخالفة، وظهرت من خلالها مقدرة المعري الفذة في الردِّ والتعليل، وتبع الأصول اللغوية، والاستدلال، وقد تبع هذا الاختلافَ اختلافٌ في المسائل المدروسة في الكتابين، فلم ترد مسألة واحدة مشتركة بين الكتابين.

- كتاب (مع المعري اللغوي) لإبراهيم السامرائي، الذي عرض فيه جملة من كتب المعري، مشيرًا إلى بعض القضايا اللغوية التي أثارها المعري في كتبه تلك، ومن بين تلك الكتب كتاب (عبث الوليد)، فقد عرض فيه السامرائي بعضَ من المؤاخذات اللغوية والنحوية والصرفية التي أخذها المعري على البحري، ورأى السامرائي أن المعري قد جانبه الصوابُ فيها؛ لأن الخطأ في معظم تلك المؤاخذات مرده إلى عبث النسخ ضبطاً أو تصحيحاً، ولا يدَّ للبحري فيه، وليس في هذا الكتاب من المسائل التي ترد في بحثنا هذا سوى: (المدِّ والتخفيف في القرآن، وشذوذ المدِّ في قناء) (24).

- كتاب (مشكلات نحوية)، لمحمد عبد المجيد الطويل، درس في فصل منه اشتتاتاً من القضايا اللغوية عند المعري وموقف المعري منها، والكتاب يقوم في مجمله على جمع آراء المعري ونقده للنحويين، ومعظم المسائل التي عرضها كانت نحوية، والمسائل الصرفية التي أوردها الكتاب ليست مما نحن بصدد درسه.

وكتاب (عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحري) هو شرحٌ ونقدٌ لنسخة من مخطوط ديوان البحري (25)، أوضح فيه ما أشكل من ألفاظٍ أو تراكيبٍ في شعر البحري، مستدلاً لها بشواهد من كلام العرب، منظومه ومنتوره، أو حاملاً إياها على القياس على نظائرها، إن عَزَّ الشاهد، وأثار فيه مسائل أخرى تتصل بالعروض والقوافي، لكنه حمل في مواضع غير قليلة على البحري، عارضاً فيها جملةً من المآخذ النحوية والصرفية والعروضية الواردة في شعره، مُرجعاً طائفةً منها إلى متابعة البحري لأبي تمام، الذي يردُّ في شعره مثل تلك الأساليب (26)، ولا يمكن لقارئ هذا الكتاب أن يتجاوز العنوان من غير أن يتأمل في كلمة (عبث) التي صُدِّرَ بها العنوان، وهي كلمة لا تخلو من تعريضٍ بشعر البحري، ربما حمله على هذا ما رآه من مآخذ ودَّ لو أنَّ البحري لم يقع فيها.

وقد اشتمل هذا البحث على مسائل متعدّدة، ضمَّتها عُنواناتٌ عامّة، هي: (الأبنية، والجموع، وتبادل الصيغ، والإبدال، والإعلال، والنسب، ومدُّ المقصور، وقصْر الممدود، ومدُّ المهموز، والمسائل العامة). وقد جرى المنهج في هذا البحث على ذِكْرِ بيت البحري، موضع المشكِـل غالباً، فذِكْرُ تعقيب المعري عليه، فالدراسة الصرفية له.

الدرس الصرفي في كتاب (عبث الوليد)

1: مسائل الأبنية:

1/1: (مَقْلُولٌ) صيغة ودلالة:

علّق المعري على قول البحتري:

وَقَلَّمَا عَارِفَةً لَمْ يَكُنْ مَقْلُولُهَا بَادِي مَفْعُولِهَا (27)

بقوله: ((وقوله (مقلولها) قلّما تُرَدَّدُ في أشعار الفصحاء، وإنما يتكلّم بها العوام، وكأَنّهم يضعونها موضع المصدر، كما قالوا: الميسور في معنى اليسر، والمجلود في معنى الجلد، وقد يجوز أن يكون قولهم: كان كذا على المقلول، أي على القلّة، ويُحتمل أن يكون (المقلول) في معنى الشيء الذي فيه قلّة، كما يقال: رجل مجنون، أي: به جنون، ومحموم، أي: به حمى)) (28).

والصيغة التي تُنبئها المصادر اللغوية التي بين أيدينا لـ (مقلول) هي: (مُقْلُول) بضم الميم من (اقلول) بمعنى: ارتفع (29)، أو: أسرع (30)، أو: تجافى (31)، وليس فيها (مقلول) بفتح الميم من القلّة، على أن اعتراض أبي العلاء على البحتري يصدق لو أن البحتري قد أثبت هذه الصيغة في بيته، ولكن رواية الديوان تثبت صيغة (مَقْلُول) لا (مُقْلُول) (32)، بل إن سياق البيت يؤيد هذا المعنى، إذ يرد المَقْلُول مقابل المَفْعُول، أي: يَرِدُ الْقَوْلُ مقابلَ الْفِعْلِ، أما (مَقْلُول) فلا معنى لها في سياق البيت؛ إذ القليل لا يقابل المفعول، ويبدو أن مأخذ المعري كان على خطأ ارتكبه النُّسَاحُ لا يدّ للبحتري فيه.

2/1: بناء المصدر على (فَعْلَان):

في قول البحتري:

مَرَّتْ عَلَى عَزْمِهَا وَلَمْ تَقِفْ مُبْدِيَةً لِلشَّنَانِ وَالشَّنَفِ (33)

قال المعري: ((الشَّنَان) عند أهل النظر من البصريين أنه ليس بمصدر؛ لأنّ (فَعْلَان) قليل في المصادر... وَمَنْ أَنشَدَ (الشَّنَان)، فألقى حركة الهمزة على النون وحذفها، فإنه يُخْرِجُ البناءَ إلى لفظ آخر، فيصيرُ وهو مِنْ شَنِىءٍ، كأنه من الشَّنِّ، وذلك جائز. قال الأحوص:

وما العيشُ إلا ما تَلَدُّ وَتَشْتَهِي وإنْ لَمْ فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَقَنَدَا

ووزن الشَّنَان (فَعْلَان)، ووزن الشَّنَان (فَعَان)؛ لأن الهمزة تُحذفُ، وهي اللام من الفعل)) (34).

والقول في المصدر (الشَّنَان) في كلام المعري يرد من جهتين:

الأولى: صيغتا (الشَّنَان، والشَّنَان) بفتح النون وسكونها، وقد قرئ بهما⁽³⁵⁾ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة:2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:8]، ووجه الإشكال في هاتين الصيغتين - فتحًا وسكونًا - يرد من جهتي الصيغة والدلالة معًا، فـ (فَعْلَان) مصدرٌ دالٌّ على حركة وتقلُّب واهتزاز⁽³⁶⁾، قال سيبويه: «وقد جاءوا بالفَعْلَان في أشياء تقاربت، وذلك الطَّوْفَان، والدَّوْرَان، والجَوْلَان، شَبَّهوا هذا حيث كان تصرفًا بالغَلِيَان والغَلِيَان؛ لأن الغليان أيضًا تقلُّب ما في القِدْر وتصرفُهُ ... وقالوا الحَيْدَان، والمَيْلَان، فأدخلوا الفَعْلَان في هذا، كما أنَّ ما ذكرنا من المصادر قد دخل بعضها على بعض»⁽³⁷⁾.

فضوابط الحركة والتقلُّب والاهتزاز التي تتسم بهما هذه الصيغة المصدرية يشدُّ عنها بعضُ المصادر التي لا حركةً فيها ولا تقلُّب، كالحَيْدَان والمَيْلَان⁽³⁸⁾، وقد جُعِلَ (الشَّنَان) من هذا الضرب؛ إذ لا حركةً فيه ولا تقلُّب ولا اهتزاز، ثم هو شاذٌّ من مجيئه من الفعل المتعدي قال سيبويه: «ولا يجيءُ فعلُهُ يتعدَّى الفاعل، إلا أن يَشِدَّ شيءٌ، نحو: شَنَنَهُ شَنَاٰنًا»⁽³⁹⁾، على أنه يأتيه شذوذٌ آخرٌ من صيغته الأخرى (شَنَان)؛ إذ نَدَرَ ورودُ شيءٍ من المصادر على هذه الصيغة⁽⁴⁰⁾، وهو ما جعل بعضَ اللغويين يُنَكِّرُ رواية السكون⁽⁴¹⁾ التي قُرِئَتْ بها الآيتان الكريمتان المذكورتان قريبًا، ولعل هذا هو الذي جعل أبا العلاء يشير إلى قلة مجيء هذه الصيغة مصدرًا في كلامه المذكور آنفًا، ولدفع هذا الإشكال وجه النحويين مجيء (شَنَان) على الاسمِية لا المصدرية⁽⁴²⁾، على معنى (بغض)، فيكون معناها في الآية برواية الفتح (ولا يجرمنكم بَغْضُ قَوْمٍ)، وبالسكون (ولا يجرمنكم بغِضُ قَوْمٍ)⁽⁴³⁾، لكنَّ ما يُضَعَفُ القولُ بالاسمِية (الوصفيَّة) في (شَنَان) أنَّها من المتعدي؛ فهي صفةٌ مُشَبَّهَةٌ، كالسَّكْرَان، لا تُصاغُ من المتعدي. وقيل هي باقية على مصدريتها، وإنما حُدِفَتِ الفتحة تخفيفًا؛ لتوالي الحركات⁽⁴⁴⁾.

الأخرى: مجيئه على شَنَان بالهمزة، وشَنَان بحذفها، وهذا لا خلاف فيه⁽⁴⁵⁾، قال ابن فارس: «شَنَى فُلَانٌ فلانًا، إذا أَبْغَضَهُ. وهو الشَّنَان، وربما خَفَّفُوا فقالوا: الشَّنَان»⁽⁴⁶⁾.

ورواية البحترى لا تخالف المسموع؛ إذ رأينا لها شواهد أصيلة. ويمكن إجمال القول في هذه المسألة، في أن الأصل في (شَنَان) هو صيغة الفتح، وهي الصيغة التي لا خلاف في مصدريتها بين النحويين، ثم يتفرع منها صيغتان أُخْرَيَان: إحداهما المهموزة الساكنة النون (شَنَان)، وفيها قولان: قولٌ يذهب إلى انتقالها من المصدرية إلى الاسمِية، وعليه أكثر النحويين؛ وقولٌ يُبْقِيها على مصدريتها، ويعلِّلُ سكونَ نونها بتوالي الفتحات. والأخرى هي الصيغة المحقَّقة بحذف الهمزة (شَنَان)، وهذه الصيغة باقية على مصدريتها، وعليها جاءت رواية البحترى،

وهي صيغةٌ محوَّلةٌ، بحسب قول المعري، من (شَنَان) الساكنة النون، أُلقيت حركةُ الهمزة على النون الساكنة قبلها، ثُمَّ خُفِّفَ اللفظُ بحذفِ الهمزة.

والذي يبدو لنا أنَّ جعلَ هذه الصيغة محوَّلةً من (الشَّنَان)؛ بحذفِ الهمزة تخفيفاً للفظ، أَوَّلَى من جعلِها محوَّلةً من (الشَّنَان)؛ وذلك أن التحويل من (الشَّنَان) هو تحويلٌ من مُحَوِّلٍ؛ إذ (الشَّنَان) مُحَفَّفٌ من (الشَّنَان)، كما أن فيه مرحلتين من التغيير: نقلٌ للحركة إلى الساكن السابق، ثم حذفٌ للهمزة تخفيفاً. أمَّا التحويل من (الشَّنَان) ففيه حذفٌ للهمزة فحسب، وكلما كان التقديرُ أقلَّ، كان ذلك أَوَّلَى.

3/1: بناء زُهْرَة

تعقَّب أبو العلاء البحتريُّ في قوله:

وَقَفَّتْ لِلرُّجُوعِ فِي الثَّالِثِ الزُّهْدِ رَوْ فَا بَتَزَّ سِتْرُهُ الْمَوْلُودُ⁽⁴⁷⁾

بقوله: «الذي يحكيه أهلُ العلم (الزُّهْرَة) بفتح الهاء⁽⁴⁸⁾، والمعروف في هذا النحو أن ما كان في معنى الفاعل فهو مُحَرَّكٌ، وما كان في معنى المفعول فهو ساكن العين⁽⁴⁹⁾، فكأنها سُمِّيَتْ (زُهْرَة)؛ لأنها زَهَرَتْ، فهي فاعلة، وقد كَثُرَ في أشعار المحدثين الزُّهْرَة بسكون الهاء، والزُّهْرَة البيضاء⁽⁵⁰⁾... ولا يمتنع أن يُنْقَلَ الاسم إلى ما قاربته؛ لأن تغييره بحركة أسهل من تغييره بزيادة أو نقصان... وليس الزُّهْرَة من النوع الذي يلتبس فاعله بمفعوله، فَيُفْتَقَرُ فيه إلى الفرق... والزُّهْرَة في حال السكون والتحريك مُؤَدِّيَةٌ معنى واحداً... وقد ذهب قومٌ إلى أن الثلاثيَّ الذي وَسَطُهُ مُتَحَرِّكٌ، وهو حرفٌ حَلَقِيٌّ، يجوز فيه التحريك والتسكين، مثل الشَّعْر والشَّعْرُ، والنَّهْر والنَّهْرُ، وليس الزُّهْرَة ببعيدةٍ من هذا النحو⁽⁵¹⁾.

ويبدو أن هذا ضرب من اجتهاد أبي العلاء وتيسيره؛ إذ بنى إجازته لهذا الاستعمال الذي لم يرد في كلام العرب، وإنما جاء في شعر المحدثين، على أمور:

الأول: سهولة التغيير بالانتقال من الحركة إلى السكون.

الثاني: عدم اللبس بين معنى الصيغتين المتحركة والساكنة؛ إذ الصيغتان لهما معنى واحد.

الثالث: إجازة قوم من النحويين تحريك وسط الثلاثي وتسكينه، إن كان حرفاً حَلَقِيّاً.

ولعل أقوى هذه المسوّغات وأسيرها هو قياس جواز التحريك والتسكين في (الزُّهْرَة) على ما جعل قياساً في نظائرها من الأسماء الثلاثية ذوات الحرف الأوسط الحَلَقِي عند الكوفيين خاصة؛ إذ نقل ابنُ السَّكَيْت هذا الجواز عن الكسائي والفراء⁽⁵²⁾، وذكر له نظائر، منها: الفَحْمُ والفَحْمُ، والصَّخْرُ والصَّخْرُ، والنَّهْرُ والنَّهْرُ، والبَعْرُ والبَعْرُ⁽⁵³⁾، قال ابن جني: «فأما أصحابنا فلا فصلَ عندهم بينه وبين ما ثانيه حرفٌ غير حَلَقِي، في أنه

ينبغي أن يُؤدَّى كلُّ واحد على ما يُسمَع، ولا يُقاسُ شيءٌ منهما، فلا فصلَ بين (نَشَرَ وَنَشَرَ، وَشَعَرَ وَشَعَرَ) فهذان لغتان، كما أن هذين لغتان. وأما الكوفيون فيُفَصِّلون، فيُسلِّمون ما جاء وليس ثانيه حرفًا حلقيًّا كما سُمِعَ، ولا يقيسون فيه شيئًا... فأما ما كان حرفًا من حروف الحلق فيأثم يقيسونه، ويقولون: إن شئت فحرِّك، وإن شئت فسكِّن»⁽⁵⁴⁾.

ولعل ما ذهب إليه الكوفيون من قياس هذا الاستعمال أقرب إلى تفسير ظاهرة جواز تحريك الساكن الحلقي، أو تسكينه؛ إذ هو في تقدير الباحثين ضربٌ من الحِقَّة التي تؤثرها العربية، وتجعلها سمًّا عامًا في كثير من أبوابها، فقد سُمِعَ عن العرب تسكينها المتحرك الأوسط غير الحلقي، فقالوا: (نَشَرَ وَنَشَرَ، وَطَرَدَ وَطَرَدَ، وَغَبَنَ وَغَبَنَ، وَدَرَكَ وَدَرَكَ، وَشَبَحَ وَشَبَحَ)⁽⁵⁵⁾، وبالذَّركِ والذَّرَكِ قُرئ⁽⁵⁶⁾ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: 145]، قال ابن خالويه في القراءتين: «فالحجة لِمَنْ حَرَّكَ أنه أتى بالكلام على أصله؛ لأنَّ التحريك فيه أيسرُ وأشهرُ، والحجَّة لِمَنْ أَسَكَّنَ أنه أتى به على طريق التخفيف»⁽⁵⁷⁾.

لذا كان جواز التحريك والتسكين في الحرف الحلقي أمرًا سائغًا مقبولًا، فضلًا عن مجيء شواهد فصيحَةٍ أخرى عليه، تُعزِّز القول بقياسيته، فَمِمَّا جاء عليه من الشواهد قولُ النابغة:

مُوَلِّيَ الرِّيحِ رَوْقِيهِ وَجَبَّهَتِهِ
كالهَبْرِ قِيَّ تَنَحَّى يَنْفُحُ الْفَحْمَا⁽⁵⁸⁾

وقول كُثَيِّر:

لَهُ نَعْلٌ لَا تَطْبِي الْكَلْبَ رِيحُهَا
وإن جُعِلَتْ وَسَطَ الْمَجَالِسِ شُتَّتِ⁽⁵⁹⁾

وقول أبي النجم:

أَشَمَّ لَا يَسْطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهْرُ⁽⁶⁰⁾

4/1: صيغة مفعول من الأجوف (إيف)⁽⁶¹⁾

قال البحراني:

وَمِنْ أَرْحِ الْأَشْجَانِ إِبْرَاحَ وَجَدْنَا
على مَعَدٍ مَأْفُونَةٍ وَفَقَّاحٍ⁽⁶²⁾

ذكر المعري أن القياس في صيغة المفعول من (إيفت) هو (مؤوفة)⁽⁶³⁾، على النحو الذي تقتضيه القاعدة الصرفية في اشتقاق المفعول من الأجوف الواوي في نحو: مَصُون، وَمَقُول، وَمُخَوَّف⁽⁶⁴⁾؛ إذ يُعْلَلُ فيها حرف العلة، أو واو (مفعول) بالحذف قياسًا⁽⁶⁵⁾، قال المعري: «ولو جيء به على الأصل فقل (مأووفة) لكان جائزًا عند بعض الناس؛ لأنهم قد حكوا: مِسْكٌ مَدُووف، وثوبٌ مَصُووون...»⁽⁶⁶⁾.

والنحويون يفرّقون في هذه المسألة بين (مَفْعُول) من الأَجْوَفَيْنِ اليائي، والواوي، فما كَانَ أَجَوْفَ يائِيًا فقد ورد عن العرب في صيغة (مَفْعُول) منه التمام والنقص⁽⁶⁷⁾، تقول: طعام مَكِيلٌ ومَكْيُولٌ، وثوب مَبِيعٌ ومَبْيُوعٌ، وَرَجُلٌ مَعِينٌ ومَعْيُونٌ. وما كَانَ أَجَوْفَ واوِيًا نَدَرَ جِيئُهُ تَامًا إِلَّا في كلمتين، هما: مِسْكٌ مَدُوءٌ، وَثوبٌ مَصُوءٌ⁽⁶⁸⁾، وَنَقَلَ ابن جني عن البغداديين: (فَرَسٌ مَقُوءٌ، وَرَجُلٌ مَعُوءٌ)⁽⁶⁹⁾، ولم يذكر سيبويه شيئًا مما جاء تَامًا من مفعول الأَجْوَفِ الواوي، وَعَلَّلَ ذلك بقوله: «ولا نَعْلَمُهُم أَتَمُّوا في الواوات؛ لأنَّ الواوات أَثْقَلُ عليهم من الياءات، ومنها يَفْرُقُونَ إلى الياء؛ فكَرَهُوا اجتماعهما مع الضمة»⁽⁷⁰⁾، لذا كَانَ مذهبُ المعرِّي جَوَازَ تصحيح صيغة اسم المفعول من الأَجْوَفِ الواويِّ (مَأُوءٌ)؛ قياسًا على المسموع القليل.

5/1: صيغة (مَضْعُوفٍ، وَمَجْنُونٍ):

عَلَّقَ المعري على قول البحتري:

تَغَيَّبَ أَهْلُ النَّصْرِ عَنْهُ وَأُحْضِرَتْ سَفَاهَهُ مَضْعُوفٍ وَتَكَثَّرَ كَاشِحٌ⁽⁷¹⁾

بقوله: «(مضعوف) كلمة قليلة الاستعمال، وإذا حُمِلَتْ على القياس، فإنما يُرَادُ: رَجُلٌ فِيهِ ضَعْفٌ، ولا يُسْتَعْمَلُ ضَعْفٌ فهو مضعوفٌ، وهذا مِثْلُ قولهم: مجنون، أي: به جُنُونٌ، ولا يقولون: جَنَنَهُ اللهُ، وإنما يقولون: أَجَنَّهُ اللهُ»⁽⁷²⁾.

فالصيغة عند المعري قليلة في السماع، مخالفة للقياس، فالإشكال يعتورها من جهتي السماع والقياس معًا: أما السماع فشواهدا فيه قليلة، منها قول جرير:

وَأَجْلَادَ مَضْعُوفٍ كَأَنَّ عِظَامَهُ عُرُوقُ الرَّخَامِي لَمْ تُشَدَّدْ مَقَاصِلُهُ⁽⁷³⁾

وأما من جهة الاشتقاق فقد اختلف في الأصل الذي جاءت منه الصيغة، فالفراء يذهب إلى أَنَّ (مضعوف) تردُّ في كلام العرب بمعنى المصدر، قال: «والعربُ تقول للكذب: مَكْدُوبٌ، وللضعف: مَضْعُوفٌ، وليس له عَقْدٌ رَأْيِي، وَمَعْقُودٌ رَأْيِي؛ فيجعلون المصدرَ في كثير من الكلام مَفْعُولًا»⁽⁷⁴⁾، وقيل هي مِنْ أَضْعَفَهُ فهو مضعوف، أي: جَعَلَهُ ضَعِيفًا على غير قياس⁽⁷⁵⁾؛ إذ قِياسُ اسم المفعول من أَضْعَفَ مُضْعَفٌ⁽⁷⁶⁾، واللغويون يوردون أمثلة على هذا الاشتقاق غير القياسي، منها: أَحَبَّهُ فهو محبوبٌ، وَأَجَنَّهُ فهو مجنونٌ، وَأَرْكَمَهُ فهو مَرْكُومٌ، وَأَحْزَنَهُ فهو مُحْزُونٌ⁽⁷⁷⁾.

وهذا الذي فرط من قولٍ في البنية المخالفة للقياس في مَضْعُوفٍ ونظائرها يمكن أن يُحْمَلَ على التناوب بين الصيغ، ويسمِّيهِ ابنُ فارسِ التعويضَ⁽⁷⁸⁾، قال: «من سنن العرب التَّعْوِيزُ، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة»⁽⁷⁹⁾، ومن ذلك قول العرب: أَوْرَقَ الشَّجَرُ فهو وَارِقٌ، وَأَوْرَسَ فهو وَارِسٌ، وَأَيْفَعَ الغلام فهو يافِعٌ،

وَأُبْقِلَ الْمَكَانَ فَهُوَ بِاقِلٍ⁽⁸⁰⁾، والقياس فيها (مُورِق، ومُورِس، ومُوفِع، ومُبْقِل)، فَعُدَّ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الْمَطَرِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، الشَّاذُّ فِي الْقِيَاسِ⁽⁸¹⁾.

ومن شواهد مجيء اسم المفعول من الثلاثي (مَفْعُول) في موضع اسم المفعول من الرباعي (مُفْعَل):

- قول النبي ﷺ: (خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ، أَوْ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ)⁽⁸²⁾.

فوردت (مأْمُورَة) في موضع (مُؤْمَرَة)، قال ابن جني: «وكان يجب أن يُقَالَ: (مُؤْمَرَة)؛ لأنه من: أَمَرَهَا اللهُ، لَكِنَّهُ أَتْبَعَهَا قَوْلَهُ: مَأْبُورَة ... وقد قالوا أيضاً: أَمَرَهَا اللهُ، مقصوراً خفيفاً بوزن عَمَرَهَا اللهُ، فيكون (مأْمُورَة) على هذا من هذا، ولا تكون مُلْحَقَةً بِمَأْبُورَة»⁽⁸³⁾.

- قول أنس رضي الله عنه: (مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ)⁽⁸⁴⁾.

فجاءت (مَسْقُوطَة) في موضع (مُسْقَطَة)، قال ابن مالك: «(ولا فَعَلَ له، ونظيره: (مَرْقُوق) بمعنى (مُرَقَّ)، أي: (مُسْتَرْقٍ) ... ومثله (مَفْقُود) أي جَبَان، ولا فَعَلَ له»⁽⁸⁵⁾.

6/1: (شَفِيقٌ) في موضع (شَفِيق، ومُشَفِّق)

قال البحري :

أَكْثَرُ الْإِشْفَاقِ يُرْجَى نَفْعُهُ بَعْدَ أَنْ يَطَّرَحَ الْحِلَّ الشَّفِيقُ⁽⁸⁶⁾

قال المعري: ((وقوله (الشَّفِيق) كلمة قليلة؛ لأن الكلام أشْفَقَ فهو مُشَفِّقٌ، وشَفِيقٌ مشاركٌ لِمُشَفِّقٍ، كما قالوا: هذا أمرٌ مُعْجِبٌ وَعَجِيبٌ، وعذابٌ مُؤْلِمٌ وَأَلِيمٌ... فأما قولهم: شَفِيقٌ، في معنى شَفِيقٍ في غير ضرورة، فقليلٌ))⁽⁸⁷⁾.

والمعجماتُ تورد (شَفِيقٌ) من الفعل الثلاثي شَفِيقَ⁽⁸⁸⁾، وجمعه: شَفِيقُونَ، ومصدره شَفِيقٌ⁽⁸⁹⁾،

قال أبو شجرة السلمي:

مَا زَالَ يَضْرِبُنِي حَتَّى خَذِيتُ لَهُ وَحَالَ مِنْ دُونِ بَعْضِ الرَّغْبَةِ الشَّفِيقُ⁽⁹⁰⁾

فإن حملنا (شَفِيقٌ) على المصدرية في الشاهد سهل ثبوت اشتقاق الفعل الثلاثي (شَفِيق) منه⁽⁹¹⁾، فساغ قياساً مجيء الاسم (شَفِيقٌ) في معنى شَفِيقٍ منه، أو على التخفيف بحذف الياء، قال الفيومي: «(شَفِيقٌ)، أَشْفِيقٌ، مِنْ بَابِ ضَرْبٍ لَغَةً، فَأَنَا (شَفِيقٌ) وَ(شَفِيقٌ))»⁽⁹²⁾.

ولعل هذا الحملَ أيسرُ تعليلًا، وأقربُ مأخذًا من حمل (شَفِيق) على (مُشَفِّق) المشتق من الرباعي (أَشْفَق)؛ إذ يقتضي هذا الاشتقاق ثلاثَ مراحل: اشتقاق (مُشَفِّق) من (أَشْفَق)، ثم وَضَعُ (شَفِيق) في موضع (مُشَفِّق)، ثم وَضَعُ (شَفِيق) في موضع (شَفِيق)، ولا يخفى ما في هذا من التكلف.

ومهما يكن من أمر الأصل الاشتقاقي لـ(شَفِيقُ) بمعنى (شَفِيقُ) فَإِنَّ شواهدة قليلة، وهذا يؤيد كلام المعري في قلة استعماله، وقد وقف الباحثان على شاهدٍ له هو قول الأخطل:

وَأَنْتَ يَا بَنَ زِيَادٍ عِنْدَنَا حَسَنٌ مِنْكَ الْبَلَاءُ وَأَنْتَ النَّاصِحُ الشَّفِيقُ⁽⁹³⁾

وقول القحيف العقيلي:

خَلِيلٌ وَامِقٌ شَفِيقٌ عَلَيْهَا لَهَا مِنْهُ ابْنُ أَرْبَعَةٍ رَضِيعُ⁽⁹⁴⁾

وورد في بيت لدعبل الخزاعي نذكره استثناساً:

قُلْ لِلْأَمِينِ أَمِينِ آلِ مُحَمَّدٍ قَوْلَ امْرِئٍ شَفِيقٍ عَلَيْكَ مُحَامٍ⁽⁹⁵⁾

7/1: مُقَدِّمَةٌ وَمُقَدِّمَةٌ

عَلَّقَ المعري على قول البحري:

لِي مَا عَلِمْتَ مِنْ اتِّصَالِ مَوَدَّةٍ وَمُقَدِّمَاتٍ وَسَائِلٍ وَقَصَائِدٍ⁽⁹⁶⁾

بقوله: ((يعقوب بن السكيت وغيره يحكون: (مُقَدِّمَةُ الْجَيْشِ) بكسر الدال، وذلك جائز، إلا أنَّ الأقيسَ الفتح؛ إذا كان الغرض إنما هو كتيبة تُقَدِّمُ أمام الجيش، وقد يُحْتَمَلُ أَنْ تُكْسَرَ وَيُرَادَ بِهَا أَنَّهَا تُقَدِّمُ الْجَيْشَ، أي: تكونُ السببَ في دُنُوِّهِ. فأما (مُقَدِّمَاتُ وَسَائِلِ) فتحتملُ الوجهين: يجوز أن يُذهَبَ بِهَا إِلَى أَنَّهَا قُدِّمَتْ، أي: جُعِلَتْ أمام السائل، ولا يَمْتَنِعُ أَنْ تُكْسَرَ الدال، أي: إِنَّهَا تُقَدِّمُ السَّائِلَ إِلَى الْمَسْئُولِ))⁽⁹⁷⁾.

وابنُ السكيتِ أورد (مُقَدِّمَةً) بالكسر ولم يُشِرْ إِلَى (مُقَدِّمَةٍ) بالفتح⁽⁹⁸⁾، فكانه ينصُّ على صواب الكسر دون الفتح، على أن ابنَ قتيبة نصَّ على صواب الكسر وخطأ الفتح، قال: ((وهذه مُقَدِّمَةُ الْجَيْشِ... بالكسر، ولا يُقال مُقَدِّمَةٌ))⁽⁹⁹⁾، وقد تعقَّبَه ابنُ السَّيِّدِ البَطْلِيُّوسِي، فذكر جوازَ الكسر والفتح⁽¹⁰⁰⁾، على التفصيل الذي ذكره المعري في صدر المسألة.

8/1: الْقُرْآنُ وَالْقُرْآنُ

قال البحري:

بِتَّهَا وَالْقُرْآنُ يَصْدَعُ فِيهَا الـ هَضْبٌ حَتَّى كَادَتْ تَكُونُ حِرَاءً⁽¹⁰¹⁾

قال المعري: ((الْقُرْآنُ) فِي هَذَا الْبَيْتِ يَجُوزُ هَمْزُهُ، وَتَرَكُ هَمْزُهُ، وَتَرَكُ الْهَمْزُ أَقْوَمُ فِي الْغَرِيزَةِ، وَقَدْ قَرَأَتِ الْقُرَاءُ بِالْهَمْزِ وَبِتْرَكِهِ⁽¹⁰²⁾، فَإِذَا هُمَزَ فَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا قَرَأَتِ النَّاقَةُ سَلَى قَطُّ)⁽¹⁰³⁾، أَيْ مَا ضَمَّتْهُ إِلَيْهَا وَمَا حَمَلَتْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ (الْقَرِءِ) الَّذِي هُوَ وَقْتُ⁽¹⁰⁴⁾، كَأَنَّهُ نَزَلَ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، ... فَإِذَا قِيلَ (الْقُرْآنُ) بِغَيْرِ هَمْزٍ احْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى الرَّاءِ ثُمَّ حُذِفَتْ عِنْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَجَدْتُ أَبِي قَدْ أَوْزَنَهُ أَبُوهُ خِلَالًا قَدْ تُعَدُّ مِنَ الْمَعَالِي (105)

وقال قوم: إذا لم يُهْمَزْ فهو من: قَرَنْتُ الشيءَ بالشيء (106)، فوزنه على هذا القول (فُعَال)، ووزنه على القول الأول (فُعَان)؛ لأن الهمزة ذهبت، وهي لام الفعل (107).

والكلام في (القرآن) يَرِدُ من جهة الهمز والتَّرك، وينبغي عليه اختلافٌ في مصدر الاشتقاق، ف قيل إن القرآن، بالهمز، مصدرٌ كالقراءة (108)، فهو كالشُّكران والكُفران والغُفران (109)، على المعاني التي ذكرها المعري في صدر المسألة، وعلى هذا حُمِلَ (قُرْآنَه) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: 17]، على معنى: قراءته (110)، ومثله قولُ حسان:

صَحَّوْا بِأَسْمَطَ عُنْوَانُ السُّجُودِ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا (111)

على معنى (تسبيحًا وقراءة) (112)، وقيل: هو اسمٌ منقول من المصدر، قال أبو علي الفارسي بعد أن ذكر طائفة من الأسماء المنقولة: و«الْقُرْآنُ من هذا الضرب، ألا ترى أبا عبيدة فسَّرَ قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ أي: جَمْعَهُ، فبيَّن على هذا أنَّه اسمٌ منقول من اسم هذا الحدث، كما أنَّ قولنا: (زَيْد)، اسمٌ رجلٍ، منقولٌ من مصدر (زَادَ يَزِيدُ)» (113)، وقيل: هو اسمٌ عَلِمَ لكتاب الله، غيرُ مشتقٍّ، كالتوراة والإنجيل (114).

وأما (القرآن) بترك الهمز، فقد اختلف فيه أيضًا (115)، ف قيل: نُقِلَت الفتحةُ إلى الراءِ ثم حُذِفَت الهمزةُ، فهو بهذا التوجيه باقٍ على معناه الذي كان له في المهموز، فيكون وزنه في الهمز (فُعَلَان)، وفي الترك (فُعَان)، وقيل هو من: قَرَنْتُ الشيءَ بالشيء، فوزانه حينئذٍ (فُعَال)، ويؤول معناه إلى القَرْنِ بين السور والآيات والمواضع (116)، وبالجملة فإن الصيغتين -المهموزة والمخففة- فصيحتان، وجرت بهما قراءاتٌ سبعة، ويسهلُ بعدُ حملُهما على أيٍّ من المعاني الفارطة.

2: مسائل الجموع

1/2: جمع (فَاعِل) على (فُعَال) في المؤنث

قال البحرني :

وَحَشْشٌ تَأَبَّدَ فِي تِلْكَ الطُّلُولِ وَقَدْ تَكُونُ أَنْتَاهُنَّ الْأُنْسُ الْخُرْدُ (117)

قال المعري: «الأنَّسُ: جمع أنس، والأنَّسُ: جمع أنسة، وباب فاعلة وفاعِل، إذا كان للمؤنث أو لما لا يعقل، [جَازَ] أن يُجمعَ على فَوَاعِلٍ وفُعَلٍ، وإذا جاء (فُعَال) أو ما جرى مجراه من غير ذوي العقول حُسِبَ من الضرورات، كما قال رؤية:

فَقَدْ أَرَانِي أَصِلُ الْقُعَادَا (118)

يريد جمع امرأة قاعد، وإنما الباب (قواعد) في جمع (قاعد) عن الأزواج، و(قاعدة) من القُعود... وقوله في البيت (أَنَّا سَهْنٌ) لا يُحمل على الضرورة، وإنما هو مثل قولك: (صارَتِ الهُنُودُ عُذَّالِي)، أي: يَقَعْنَ مَقَامَ العاذِلِينَ، وهذا يدخل في قولهم: لَيْتَ أَمِيرَنَا أُخْتُكَ، وليت قاضِيَنَا امرأةً⁽¹¹⁹⁾.

وكلام أبي العلاء المعري وارد على ما قرره النحويون من شذوذ مجيء جمع (فاعل) للأنثى أو لغير العاقل على (فُعَال)، وإنما قياس جمعه على (فَوَاعِل)، أو (فُعَل)⁽¹²⁰⁾، لذا عُذَّتْ (فُعَاد) في بيت رؤية المذكور كما ورد في تعليق أبي العلاء، و(صُدَاد) في بيت القطامي:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ⁽¹²¹⁾

مِنَ النادر الذي لا يقاسُ عليه؛ إذ جاءتا جمعاً لـ(قاعدة)، و(صادّة)⁽¹²²⁾، على أَنَّ الزَّجَاجِيَّ قد جعل هذا الجمع من باب حَمَل جمع المؤنث على المذكر، كما حَمَلَ جَمْعُ المذكر على المؤنث، ففعل في فارس: فَوَارِس، وفي هَالِك: هَوَالِك⁽¹²³⁾. ويبدو أن المعري قد نظر إلى قول الزجاجي هذا حين أورد القول (صارَتِ الهُنُودُ عُذَّالِي)، لكن بيت البحري - في ما يظهر - جائز فيه هذا الاستعمال؛ إذ إِنَّ (أَنَّا سَهْنٌ) في البيت ربما كان جمع أنس، لا آنسة، وإنما جُعِلَ المؤنث (الأنس) خبراً؛ لجرِيانه على (ليت أميرنا أختك) الذي ذكره المعري.

2/2: جَمْعُ (فَاعِل) على (فَوَاعِل)

قال البحري:

فِدَاؤُكَ أَقْوَامٌ إِذَا الْحَقُّ نَابَهُمْ تَفَادَوْا مِنَ الْمَجْدِ الْمُطِلِّ نَوَاكِلا⁽¹²⁴⁾

قال المعري عن رواية (نَوَاكِلا) في بيت البحري: «كَانَ فِي الْأَصْلِ (نَوَاكِلا)، فَإِنْ كَانَتِ الرَّوَايَةُ صَحِيحَةً فهو يجوز في ضرورة الشعر؛ لأن باب (فاعل) إذا كان وصفاً لِمَنْ يَعْقِلُ مِنَ الْمَذْكُورِينَ [جَازاً] أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (فُعَلٍ وَفُعَالٍ)، كما قال القُطَامِيُّ :

إِذَا الْفَوَارِسُ مِنْ قَيْسٍ بِشِكَّتِهِمْ حَوْلِي شُهُودٌ وَمَا قَوْمِي بِشُهَادٍ⁽¹²⁵⁾

وقال دُرَيْد:

نَصَحْتُ لِعَارِضٍ وَأَصْحَابِ عَارِضٍ وَرَهْطِ بَنِي السَّوْدَاءِ وَالْقَوْمِ شُهَدِي⁽¹²⁶⁾

وقال الفرزدق في جمع فاعِلٍ مِنَ الْمُدَّكَرِ على (فَوَاعِل):

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خَضَعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ⁽¹²⁷⁾ ((⁽¹²⁸⁾

وجمهور النحويين يمنعون هذا الجمع، وَيَعُدُّونَ ما جاء عليه من الضرورة، ويعلِّلون ذلك بالتباس المذكر بالمؤنث فيه⁽¹²⁹⁾، وَيَسْتَنِي بعضُهم كلماتٍ، بعضها قِيْلَ فيه إنه: مما يختص به المذكر دون المؤنث، فلا يقع لَبَسٌ في جمعه بالمؤنث، نحو: جمع فارسٍ على فَوارسٍ⁽¹³⁰⁾، وقيل في بعضها: إنه جرى في مثَلٍ، نحو: هَوالِكَ، جمعًا لهالِكَ، فقيل: (هُوَ هَالِكٌ في الهَوَالِكِ)⁽¹³¹⁾، على أَنَّ سبويه يحمل (نَوَاكِسَ) في قول الفرزدق الفارط - زيادةً على محمل الضرورة - على مَحْمَلٍ آخَرَ؛ إذ قال في توجيه هذا الجمع، بعد أن ذكر مَحْمَلَ الضرورة: «إنك تقول: هي الرجال، كما تقول: هي الجِمالُ، فشَبَّهَ بالجمال»⁽¹³²⁾، فجَعَلَهُ آتِيًا على ما يجوز في جمع التفسير من تكدير وتأنيثٍ، فالرجال مؤنثٌ باعتبار معنى الجماعة، وإذا ذُكِّرَ فباعتبار معنى الجَمْعِ⁽¹³³⁾، ويبدو أَنَّ في هذا محملاً على غير الضرورة⁽¹³⁴⁾. وفي الحقَّ أَنَّ كثرةً ما جاء على هذا الجمع من كلمات، يكاد يُخْرِجُهُ من حكم الشذوذ، فقد ذكر الصَّغَائِيُّ مِمَّا جاء على (فَوَاعِلٍ) في مُدَكَّرٍ ما يعقل: (فَوَارِسَ وَهَوَالِكَ وَنَوَاكِسَ وَعَوَاطِسَ وَكَوَادِسَ وَزَوَاهِبَ وَفَوَارِسَ، وَقَوَابِسَ وَخَوَالِفَ)⁽¹³⁵⁾، وذكر الصائغ: (سَوَابِقُ)⁽¹³⁶⁾، وذكر البغدادِيُّ: (غَوَائِبُ، وَشَوَاهِدُ)⁽¹³⁷⁾، ونُقِلَ عن الجواليقي: (حَارِسَ وَخَوَارِسَ، وَحَاجِبَ وَخَوَاجِبَ)⁽¹³⁸⁾، وذكر الزبيدي: (فَوَارِي)⁽¹³⁹⁾، وقال مُعَلَّقًا: «وفي نسختنا قَوَارِيٌّ فَوَاعِلُ، وجَعَلَهُ شَيْخُنَا مِنَ التحريف، قلتُ: إذا كَانَ جمع قَارِيٍّ فلا مُخَالَفَةَ لِلسَّمَاعِ ولا لِلقياس، فَإِنَّ فَاعِلًا يُجْمَعُ على فَوَاعِلٍ»⁽¹⁴⁰⁾، قال عَبَّاسُ حسن بعد أن أورد أقوال المانعين وتأويلهم ما جاء على هذا الجمع للمدكَّر: «والحقُّ أن صيغة (فاعِلٍ) تُجْمَعُ قياسًا على (فَوَاعِلٍ)، سواءً أكانت صيغة (فاعِلٍ) صفةً للمدكَّرِ العاقل، أم غيرِ العاقل؛ لكنَّ مراعاةَ الشرط⁽¹⁴¹⁾ أفضل؛ لأنَّه الأكثرُ، أمَّا مَنْ لا يراعيه فلا يُحَكِّمُ عليه بالتخطئة، وإنما يُحَكِّمُ عليه بترك الأفضَلِ إلى ما هو مُباحٌ، وإنَّ كَانَ دُونَهُ في القُوَّةِ»⁽¹⁴²⁾، وهو ما حدا بمجمع اللغة العربية أن يجيز «جمع فاعِلٍ - لمَدَكَّرٍ عاقل - على فَوَاعِلٍ، نحو: باسِلٍ على بَوَاسِلٍ؛ وذلك لِمَا وَرَدَ من أمثلته الكثيرة في فصيح الكلام»⁽¹⁴³⁾.

3/2: جَمْعُ (شُهْبٍ) على (شُهْبَاتٍ)

قال البحترى :

ذاكي حريقٍ أَنْقَبَتْ شُهْبَاتُهُ في الجَوِّ مُصْعِدَةً وَمَدُّ فُرَاتٍ⁽¹⁴⁴⁾

فعلَّقَ المعري على كلمة (شُهْبَاتُهُ) في بيت المعري بقوله: «شُهْبَاتُهُ... جمع شُهْبٍ، وذلك جائز وإنَّ كَانَ قليلًا في الاستعمال، وقد قالوا: قُطِرَ في جمع قِطَارٍ مِنَ الإبل، ثم جمعه على قُطَرَاتٍ، وذلك أحد القولين في قول الشاعر:

تَحْنُ بِأَجْوَارِ الْفَلَا قُطْرَاتُهُ كَمَا حَنَّ نَيْبٌ بَعْضُهُنَّ إِلَى بَعْضٍ⁽¹⁴⁵⁾

والوجه الثاني أن يكون قطرات جمع فُطِرَ، وقُطِرَ جمع قِطَارٍ من المطر»⁽¹⁴⁶⁾.

ونقول: أمّا شُهَبَاتٌ فلم نظفر لها بشاهد من كلام العرب مما تيسر لنا العودة إليه من مصادر اللغة، ولعلّ تصحيحاً قد شاب هذه الرواية فجعل النون تاءً، إذ ورد في المعجمات (شُهَبٌ، وشُهَبَانٌ) جمعاً لشُهَابٍ⁽¹⁴⁷⁾. وأما القياس على قُطَرَاتٍ، فإنّ بعض المعجمات أوردته على أنه جمع الجمع على النحو الذي ذكره المعري، قال الفيومي: «وَالْقِطَارُ مِنَ الْإِبِلِ عَدَدٌ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، وَالْجُمُعُ قُطَرٌ ... وَالْقُطَرَاتُ جَمْعُ الْجُمُعِ»⁽¹⁴⁸⁾، وبعض المعجمات تورده جمعاً آخر لقطار، قال الرازي: «وَالْقِطَارُ بِالْكَسْرِ قِطَارُ الْإِبِلِ، وَالْجُمُعُ (قُطَرٌ) بِضَمَّتَيْنِ، وَ(قُطَرَاتٌ) بِضَمَّتَيْنِ أَيْضاً»⁽¹⁴⁹⁾، وهذا يُقَوِّي ما ذهب إليه المعري من توجيه (شُهَبَاتٍ) على جمع الجمع؛ إذ نجد لها هنا محملاً قياسياً يُسوِّغُ قبوله على قِلَّتِهِ، مثل: (قطار، وقُطَرٌ، وقُطَرَاتٍ)، ومن نظائره من الأوزان الأخرى: (بَيْتٌ، وبيوتٌ، وبُيُوتَاتٌ) و(رَجُلٌ، ورجالٌ، ورجالاتٌ) ونحوها.

4/2: جمع تَوَامٍ على أَتَوَامٍ

قال البحري:

أَوْ عَدَدُوا صَالِحَ الْأَيَّامِ كَأَثَرِ أَحَدٍ مَدَانَ الْفُدُوذِ الَّتِي عَدُّوا بِأَتَوَامٍ⁽¹⁵⁰⁾

قال المعري: «تَوَامٌ كلمةٌ ليست بالكلمة بالفصيحة؛ لأنَّ المُسْتَعْمَلَ (تَوَامٌ) في الواحد ومثاله: فَوَعَلٌ، وجمعُهُ على (تَوَامٍ)⁽¹⁵¹⁾، وقوله (أَتَوَامٍ) إنما حَمَلَهُ على قولهم: (تَوَامٌ) كما تقول العامة⁽¹⁵²⁾، فقاسه على (تَوَابٍ) وأَتَوَابٍ، وَقَوْمٍ وأَقْوَامٍ، وليس بالمعروف من الكلام القديم، وإنَّ عُرِفَ فهو شاذٌّ، وأَقْبَسُ من هذا المذهب أن تُخَفَّفَ الهمزة في (تَوَامٍ) فتُلَفَّى حركتها على الواو، ثم تُحذفُ فيقال: (تَوَامٌ)، [و] يُجْعَلُ على (أَفْعَالٍ)، مثل: زَمَنٍ وَأَزْمَانٍ، وَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ، فيجب على هذا القول أن يكون وزنُ أَتَوَامٍ (أَفْوَالاً)»⁽¹⁵³⁾.

وهنا نقول: أمّا السماعُ فعزِيزٌ، ولكن جرى به، في ما نَعْلَمُ، شاهدان فصيحان، أولهما قول جرير:

فَلَا بَحْرَجٌ؛ فَإِنَّ بَنِي نُمَيْرٍ كَأَتَوَامٍ نَفَحَتْ لَهُمْ ذُنَابِي⁽¹⁵⁴⁾

والآخر قول الشاعر:

وَالْجِنُّ تَعْرِفُ لَا تَنِي بِجُنُوبِهَا وَصَدَى يُجَاوِبُهَا عَلَى الْأَرْجَامِ

بُلُقٌ تَكْشَفُ عَنْ ذَوَاتٍ أَجَلَّةٍ وَمُسَامَةٌ بِقَلَائِدٍ أَتَوَامٍ⁽¹⁵⁵⁾

فلعلّ أبا عبادة قد أنس بهذا الاستعمال حين نظر إلى هذا الشاهد، أما القياسُ الذي ذكره أبو العلاء فهو وجيهٌ، يشي بعلوّ كعبه في النَّظَرِ والتحليل والحكم، فهو يقرّر سلفاً أنَّ هذا الاستعمال غير فصيح، وإنَّ وَرَدَ فهو شاذٌّ، وهذا حكم تؤيده المظانُّ اللغوية؛ إذ لا تكاد تجد له شاهداً، لكنه يفسح في المجال للقياس،

ويبدو أنَّ تخفيفَ الحمزة، ونَقْلَ حركتها إلى الساكن قبلها، لا يجافي المألوفَ لها من نظائرها، فقد مرَّ بنا إيثار التخفيف في (القرآن)، عند بعض القراء⁽¹⁵⁶⁾. ومذهب الخفَّة سبيلٌ مطروقةٌ في العربية.

5/2: جَمْعُ (مَهُولٍ) على (مَهَاوِلٍ)

قال البحري :

وَمَهَاوِلٌ دُونَ الْعُلَا عَسَفَتْهَا خُلُقًا إِذَا ضَرَّ النَّدَى لَمْ يَنْفَعِ⁽¹⁵⁷⁾

قال المعري: «(مَهَاوِلٌ) أَصَحُّ مَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّهُ جَمْعُ (مَهَالٍ)، وهو (مَفْعَلٌ) مِنْ: هَالَ يَهُولُ. والعامةُ يقولون: هذا أَمْرٌ مَهُولٌ، يريدون معنى هَائِلٍ، وذلك غلط، ولعلَّ أبا عُبَادَةَ نَطَقَ بِهِ عَلَى مذهب العامة؛ لأنه كان لا يَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَقَالَ قَوْمٌ: أَمْرٌ مَهُولٌ، أَيُّ: فِيهِ هَوْلٌ، كَمَا يَقُولُونَ: مَجْنُونٌ، أَيُّ: فِيهِ جُنُونٌ، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (مَهَاوِلٌ) جَمْعَ مَهُولٍ»⁽¹⁵⁸⁾.

والقول في هذه المسألة يَرِدُ مِنْ جِهَتَيْ الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ.

أَمَّا الْإِفْرَادُ (مَهُولٌ) فَفِيهِ تَفْصِيلٌ: فَإِنْ أُريدَ بِمَهُولٍ الْفَاعِلُ (هَائِلٌ) فَمَرُودٌ عِنْدَ جُمْهُورِ اللَّغَوِيِّينَ، جَاءَ فِي الْعَيْنِ: «تَقُولُ: هَالَنِي هَذَا الْأَمْرُ يَهُولُنِي، وَأَمْرٌ هَائِلٌ، وَلَا يُقَالُ: مَهُولٌ»⁽¹⁵⁹⁾، وَإِنْ أُريدَ بِهِ الْمَفْعُولُ عَلَى مَعْنَى (فِيهِ هَوْلٌ) جَارَ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «(المَهُولُ، أَيُّ: فِيهِ هَوْلٌ، وَالْعَرَبُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ هُوَ لَهُ أَخْرَجُوهُ عَلَى فَاعِلٍ، مِثْلُ: دَارِعٍ لَدِي الدَّرْعِ، وَإِذَا كَانَ فِيهِ أَوْ عَلَيْهِ أَخْرَجُوهُ عَلَى مَفْعُولٍ، كَقَوْلِكَ: مَجْنُونٌ: فِيهِ ذَاكُ، وَمَذْيُونٌ: عَلَيْهِ ذَاكُ)»⁽¹⁶⁰⁾، وَقَالَ الْفَيْوُمِيُّ: «(وَلَا يُقَالُ مَهُولٌ إِلَّا فِي الْمَفْعُولِ)»⁽¹⁶¹⁾، وَعَلَيْهِ وَجَّهُوا قَوْلَ الشَّاعِرِ:

وَمَهُولٌ مِنَ الْمَنَاهِلِ وَخَشٍ ذِي عَرَايِبٍ آجِنٍ مِدْفَانٍ⁽¹⁶²⁾

والمعجمات تُورِدُ أَيْضًا (مَهِيلٌ)، و(مَهَالٌ)، فيقال: مكانٌ مَهِيلٌ ومَهَالٌ، أَيُّ: مَخُوفٌ⁽¹⁶³⁾، قَالَ أُمِيَّةُ بْنُ عَائِذٍ الْهُدَلِيُّ:

أَجَارَ إِلَيْنَا عَلَى بُعْدِهِ مَهَاوِي خَزَقٍ مَهَابٍ مَهَالٍ⁽¹⁶⁴⁾

وبالجملة نجد المعري يقف من هذا الجمع الوارد في قول البحري على النحو الآتي:

أ- اختارَ في صدرِ عبارته أن يكونَ (مَهَاوِلٌ) جَمْعُ (مَهَالٍ)، مَفْعَلًا لِلْمَكَانِ مِنْ: هَالَ يَهُولُ، وهذا جارٍ على قياسٍ صحيحٍ لاسم المكان المصوغ على (مَفْعَل).

ب- غلطَ أن يكونَ (مَهَاوِلٌ) جَمْعًا لـ (مَهُولٍ) بمعنى الفاعل (هَائِلٍ)، ونسبَ مجيء (مَهُولٍ) بهذا المعنى إلى العامة.

ج- أجاز في آخر عبارته أن يكون (مَهَاوِل) جَمْعًا لِ (مَهْوِل) بمعنى المفعول، أي: فيه هَوْلٌ. وهذا التوجيه مناسبٌ للسياق أيضًا، على تقدير حذف موصوف. فالبحتري يتحدث عن مواضع فيها هَوْلٌ تعسّفها⁽¹⁶⁵⁾، أي: إنه قطع طريقًا مخوفةً دون (العلا) والعلا اسم موضع⁽¹⁶⁶⁾، والضميرُ في (عَسَفْتُهَا) عائِدٌ على (مَهَاوِل) التي هي في الأصل صفةٌ لموصوفٍ مقدّر، أي: رَبُّ طُرُقِ مَهَاوِلٍ (فيها هَوْلٌ) عَسَفْتُهَا.

لكن يبقى إشكال هذا الجمع في السماع، ولعلّ منه قول رؤية:
جاءت عطاشًا تركبُ المَهَاوِلَ⁽¹⁶⁷⁾

3: التناوب بين الصيغ الصرفية:

1/3: مجيء (فاعلٍ) في موضع (فعلٍ)

قال البحتري:

مَا مِنْهُمْ إِلَّا مَرِيضُ الْحَشَا بِعَيْظِهِ مُحْتَنِقٌ شَاجٍ⁽¹⁶⁸⁾

قال المعري: ((أَرَادَ (شَج) فَبْنَى فَعَلًا عَلَى فَاعِلٍ، وَرَبَّمَا اسْتَعْمَلُوا مِثْلَ هَذَا فِي الشَّعْرِ الْفَصِيحِ، قَالَ الشَّاعِرُ:
إِذَا أَنْتَ حَازَبْتَ الرَّجَالَ فَلَا تَزَلْ عَلَى حَذَرٍ لَا خَيْرَ فِي غَيْرِ حَازِرٍ⁽¹⁶⁹⁾
وقال الفرزدق:

أَلَمْ خَيَالٌ مِنْ غُلَيَّةٍ بَعْدَمَا رَجَا لِي أَهْلِي الْبُرَّةَ مِنْ دَاءٍ دَانِفٍ⁽¹⁷⁰⁾
أي: دَنِفٌ))⁽¹⁷¹⁾.

وقول المعري: (وربما استعملوا) يشي بُدْرَةً هذا الاستعمال، وقصره على الشعر، وأكثر اللغويين يذكر في مادة (شجا): شَج، حسب (172)، لكنّ (شاج) وردت في بعض المدونات اللغوية، قال ابن دريد: ((شَجِي يَشْجَى شَجًى شَدِيدًا، فَهُوَ شَجٍ ... وَلَوْ قُلْتُ: شَاجٍ، كَانَ عَرَبِيًّا)) (173)، وقال الزمخشري: ((وَأَمْرٌ شَاجٍ: مُحْزَنٌ)) (174)، ومن شواهد في الشعر قول العجاج:
وَالشَّقُوقُ شَاجٍ لِلْعُيُونِ الْحَذَلِ⁽¹⁷⁵⁾

أمّا ما جاء على قياسهما فإنّ الصيغتين كليهما وردتا في شواهد متعدّدة في القرآن الكريم، وكلام العرب عامة؛ فقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ [الشعراء: 56]، بالصيغتين (حَذِرُونَ، وحَاذِرُونَ)⁽¹⁷⁶⁾، وقرئ قوله تعالى: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ [محمد: 15]، بالصيغتين: (أَسِنٍ، وآسِنٍ)⁽¹⁷⁷⁾، قال المبرّد: ((وَالْآسِنُ: الْمُتَغَيَّرُ... وَيُقَالُ: آسِنٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى، كَمَا يُقَالُ: رَجُلٌ حَاذِرٌ وَحَذِرٌ))⁽¹⁷⁸⁾، ومنه (لاهِجٌ، وَلَهْجٌ)⁽¹⁷⁹⁾، و(فَارِحٌ، وَفَرِحٌ)⁽¹⁸⁰⁾، وهذا واردٌ على ما يُنَوَى مِنْ إِرَادَةِ التَّجَدُّدِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، أَوْ الثَّبَاتِ

في الصفة المشبهة، قال الغلاييني: ((إذا أردت بالصفة المشبهة معنى الحدوث والتجدد، عدلت بها عن وزنها إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في (فَرِحَ وَضَجِرَ وَطَرِبَ): (فارِحٌ وضاجِرٌ وطارِبٌ)))⁽¹⁸¹⁾.

4: الإبدال

1/4: الإبدال في (دَهْدَى)

قال البحرني:

لَمَّا انْفَكَّتْ تَجُولُ عَلَيْهِ حَتَّى تَدَهْدَى رَأْسُ جَبَّارٍ عَنِيدٍ⁽¹⁸²⁾

قال المعري: ((النحويون يذكرون (دَهْدَيْتَ) في ما أبدلت فيه الألف من الهاء⁽¹⁸³⁾، كأنهم قالوا: (دَهْدَة)، ثم قالوا: (دَهْدَى)، فإذا رُدُّوه إلى إخبار المتكلم قالوا: (دَهْدَيْتُهُ)⁽¹⁸⁴⁾، وإنما حملهم على الإبدال تكرُّرُ الهاء في كلمة واحدة⁽¹⁸⁵⁾... وقال قوم: إنما أبدلوا همزة من الهاء، وقالوا: دهدأ، ثم أبدلوا الألف من همزة، كما قالوا: قرأ وقرأ، وأبطأ، وأبطأ، قالت الهذليّة:

كَكَبَةِ الْغَزَلِ جَالَتْ فِي أَمَدِّهَا بَيْنَا تُدْهِدُنَا عُذْنَا نُدْهِدِيهَا⁽¹⁸⁶⁾ ((⁽¹⁸⁷⁾).

وكتب اللغة تورد الصيغتين: (دَهْدَة، ودَهْدَى)، قال أبو الطيب اللغوي: ((دَهْدَهْتُ الْحَجَرَ وَدَهْدَيْتُهُ، إذا دَخَرَجْتَهُ))⁽¹⁸⁸⁾، ويُفهم من كلام اللغويين أن الأصل هو الهاء (دَهْدَة)، فإن ورد الياء (دَهْدَى) فهو مُبدَلٌ من الهاء. جاء في العين في التعليق على بيت عمرو بن كلثوم:

يُدْهِدُهُنَّ الرُّؤُوسَ كَمَا تُدْهِدِي حَزَاوَرَةَ بِأَيْدِيهَا الْكُرَيْنَا⁽¹⁸⁹⁾

((حَوَّلَ الْهَاءَ الْآخِرَةَ يَاءً؛ لِأَنَّ الْيَاءَ أَقْرَبُ الْحُرُوفِ شَبْهًا بِالْهَاءِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْيَاءَ مَدَّةٌ وَالْهَاءُ نَفْسٌ، وَمِنْ هُنَاكَ صَارَ مَجْرَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْهَاءِ فِي رَوِي الشَّعْرِ وَاحِدًا))⁽¹⁹⁰⁾، ويبدو أن مَنْ أَدْبَلَ الْيَاءَ بِالْهَاءِ قَدْ آثَرَ الْخِفَّةَ؛ إِذْ تَكَرَّرَ الْحَرْفُ الْحَلْقِي فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فِيهِ ثَقُلَ.

5: الإعلال

1/5: قَلْبُ الْوَاوِ هَمْزَةً

قال البحرني:

ثَلَاثَةٌ جِلَّةٌ إِنْ شُووِرُوا نَصَحُوا أَوْ اسْتُعِينُوا كَفُوا أَوْ سُلِّطُوا عَدَلُوا⁽¹⁹¹⁾

قال المعري في أثناء تعليقه على عدم جواز إدغام واوي (شووِروا) في البيت، وأن ما يجوز في الواو المكسورة المبدوء بها أن تُهمزَ -: و((الواو المكسورة إنما تُهمزُ إذا وقعتْ أولاً، مثل: وشاح وإشاح، ووعاء وإعاء⁽¹⁹²⁾، كما قال الهذليّ:

هَوَاءٌ مِثْلُ بَعْلِكَ مُسْتَمِيَّتٌ عَلَى مَا فِي إِعَائِكَ كَالْحَيَالِ⁽¹⁹³⁾

وكان المازني يذهب إلى أنَّ هَمْزَهَا فِي الْأَوَائِلِ مُطَّرَدٌ، والجرمي يزعمُ أَنَّهُ مَسْمُوعٌ⁽¹⁹⁴⁾.

والمُجْمَعُ عليه بين النحويين هو اطرادُ قلبِ الواوِ المضمومةِ همزةً، إذا جاءت أولاً، نحو: وَجُودٌ وَأُجُودٌ، وَوُؤَى وَأُؤَى⁽¹⁹⁵⁾، قال ابن جني مُعللاً: ((إن الواوِ المضمومةِ إنما هُمَزَتْ؛ لأنها أَشَبَّهَتْ الواوين، وَجَرَتْ الضَّمَّةُ فيها بِجَرَى الواوِ))⁽¹⁹⁶⁾، وإنما يرد الخلاف في قلبِ الواوِ المكسورةِ همزةً إذا جاءت في أوَّلِ الكلمة، فمذهبُ سيويه أَنَّ هذا القلبَ لا يطرُدُ، وإنما وردَ عن ناسٍ كثيرٍ من العربِ يفعلونَ ذلك كراهيةً كَسَرَ الواوِ⁽¹⁹⁷⁾، وأنشد قول ابن مقبل:

إِلا الإِفَادَةَ فَاسْتَوَلَتْ رِكَائِبُنَا عِنْدَ الْجَبَابِيرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنَّعَمِ⁽¹⁹⁸⁾
أَي: الْوِفَادَةِ⁽¹⁹⁹⁾.

ومذهب المازني أَنَّ القلبَ فيه قياسي⁽²⁰⁰⁾، وَتَابَعَهُ الْمَبْرُ⁽²⁰¹⁾، وَمِمَّا يُذَكَّرُ مِنْ شَوَاهِدِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُنْمِ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءٍ أَخِيهِ﴾ [يوسف/76]، فَقَدْ قَرَأَهَا سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ (إِعَاء)⁽²⁰²⁾، قَالَ ابْنُ جَنِّي: ((وَأَصْلُهُ وِعَاءٌ، فَأُبْدِلَتْ الْوَاوُ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً، هَمْزَةً، كَمَا قَالُوا فِي وِسَادَةٍ: إِسَادَةٍ))⁽²⁰³⁾.

وَفِي الْحَقِّ أَنَّ كَلَامَ الْمَازِنِيِّ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى مَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ الْقِيَاسِ فِي هَذَا الِاسْتِعْمَالِ، فَقَدْ قَالَ: ((وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاوَ إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا وَكَانَتْ مَكْسُورَةً فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُدَلُّ مَكَانَهَا الْهَمْزَةُ، يَكُونُ ذَلِكَ مُطَّرَدًا فِيهَا، فَيَقُولُونَ: وِسَادَةٌ وَإِسَادَةٌ))⁽²⁰⁴⁾، وَحَدِيثُهُ عَنِ الْاِطْرَادِ - فِي مَا يَظْهَرُ - مَخْصُوصٌ فِي لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَهُمْ هَذِيلٌ عَلَى وَفْقِ مَا مَرَّ بِنَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي قَوْلِهِ: (فَيَقُولُونَ)، أَي: بَعْضُ الْعَرَبِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ فِي دَرَجِ كَلَامِهِ، فَلَا يَبْعُدُ هَذَا مِنْ قَوْلِ سَيَوِيهِ: ((وَلَكِنَّ نَاسًا كَثِيرًا يُجْرُونَ الْوَاوَ إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً مُجْرَى الْمَضْمُومَةِ، فَيَهْمِزُونَ الْمَكْسُورَةَ إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا))⁽²⁰⁵⁾.

6: النسب

1/6: نَسَبُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ

قال البحتري:

وَبَيَاضُ الْبَازِيٍّ أَصْدَقُ حُسْنًا إِنَّ تَأَمَّلْتَ مِنْ سَوَادِ الْغُرَابِ⁽²⁰⁶⁾

قال المعري: ((يُقَالُ: بَازٍ عَلَى مِثَالِ قَاضٍ، وَهُوَ الْوَجْهَ، قَالَ الْحَارِثِيُّ:

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحٌ قَطًّا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيًّا⁽²⁰⁷⁾

وَيُقَالُ: بَازٌ وَبِزَانٌ⁽²⁰⁸⁾... وَحَكَى قُطْرُبٌ: بَازِيٌّ، بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ نَسَبَ الشَّيْءَ إِلَى

اسْمِهِ⁽²⁰⁹⁾، كَمَا يُقَالُ: رَجُلٌ أَحْمَرٌ وَأَحْمَرِيٌّ، فَيُنْسَبُ إِلَى وَصْفِهِ، وَقَالُوا لَوْلِدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ: بَحْرَجٌ، وَبَحْرَجِيٌّ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

لَهَا بِجَنُوبٍ حَوْمَلٌ بَحْرَجِيٌّ تَرَى فِي لَوْنِ خَدَّيْهِ أَحْمَرَارًا⁽²¹⁰⁾

وقال الهذلي:

أَمَا تَرَوْنِي رَجُلًا جَوْنِيًّا
حَفَلَجَ السَّاقَيْنِ أَفْلَجِيًّا⁽²¹¹⁾

فقال: جَوْنِيٌّ، وَأَفْلَجِيٌّ، فَنسَبَ إلى النعتِ⁽²¹²⁾.

وتحرير القول في هذه الياء وموقف العلماء من شواهدا يَرُدُّ على التفصيل الآتي:

1. إنها ياء نَسَبٍ، تنسبُ الشيءَ إلى نفسه، نقله أبو بكر السَّجِسْتَانِيُّ عن الفراء⁽²¹³⁾، ونقله ابن سيده عن اللغويين⁽²¹⁴⁾. ونُقِلَ عن أحمد بن يحيى ثعلب⁽²¹⁵⁾.

2. إنها جاءت على لفظ النسب، وليست على معناه، وهذا الرأي منسوبٌ إلى أبي علي الفارسي⁽²¹⁶⁾.

3. إنها لتوكيد الصفة⁽²¹⁷⁾.

4. إنها للمبالغة في الصفة، وليست للنسب⁽²¹⁸⁾.

وغالب هذه الأقوال يمنح دخول هذه الياء على المستغني عنها مدلولاً معنوياً، إمّا على النسب، أو على التوكيد، أو على المبالغة، وهو ما يثير إشكالاً في فائدة هذه الياء المقحمة، وتفسيرها، فنسب الشيء إلى نفسه لا فائدة منه؛ إذ الوصفُ يصح بدونها⁽²¹⁹⁾، ولأنّها بمنزلة اسم ضمٍّ إلى اسم⁽²²⁰⁾، ثم إن النسب يُغيّر الاسم في البناء والمعنى⁽²²¹⁾، وتوكيد الصفة أو المبالغة في الصفة مستفادٌ غالباً من الصيغة المنسوب إليها⁽²²²⁾، فلا فائدة منها أيضاً، ونحوها من المآخذ التي تتعاور هذ الاستعمال، ويبقى قول أبي علي الفارسيّ فريداً في هذه الأقوال؛ إذ جعله استعمالاً لفظياً لا ينبي عليه فضلٌ في المعنى، فدخولها كخروجها، فهي نسبٌ من حيث اللفظ، لا من حيث المعنى، فالكلمتان بمعنى واحد في وجود الياء وعدمه، قال ابن جني في ما ينقله عن أبي علي الفارسي: ((أحمرٌ وأحمريٌّ، وأشقرٌ وأشقرىٌّ، والمعنى واحدٌ. وأنشدنا [يعني أبا علي]:

كَأَنَّ حَدَاءَ قُرَاقِرٍ

يريدُ قُرَاقِرًا، وهذا كثيرٌ واسعٌ⁽²²³⁾، والأمر في هذا غير مقصور على الياء التي تلحق بالوصف، بل يشمل ما يلحق بالاسم أيضاً، قال ابن جني في توجيه قراءة أمّ الدرداء⁽²²⁴⁾: «حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ» [يونس: 22]: ((اعلم أن العرب زادت ياء الإضافة فيما لا يحتاج إليها؛ من ذلك قولهم في الأحمَرِ: أحمَرِيٌّ، وفي الأشهرِ: أشهَرِيٌّ.

قال العجاج:

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ⁽²²⁵⁾

أي: دَوَّارٌ، فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِالصِّفَاتِ، وَلَيْسَ (الْقُلُكُّ) بِصِفَةٍ فَتَلَحُّقُهُ يَاءُ النِّسْبِ، قِيلَ: قَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمِ أَيْضًا، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الصَّلْتَانِ:

أَنَا الصَّلْتَانِيُّ الَّذِي ⁽²²⁶⁾ ((⁽²²⁷⁾). وَلَعَلَّ هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْقَوْلُ الْأَمْثَلُ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُنَا مِنْ تَحَاذُبِ إِشْكَالِ الْمَعْنَى فِي كُلِّ التَّفْسِيرَاتِ الَّتِي تَفْتَرِضُ لَهُ دَلَالَةَ مَعْنَوِيَّةٍ جَدِيدَةٍ، قَدْ تَكُونُ سَائِعَةً فِي الْمُنْسُوبِ إِلَى صِفَتِهِ، وَلَكِنَّهَا تَبْدُو غَيْرَ سَائِعَةٍ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَى الْأَسْمِ، عَلَى نَحْوِ مَا رَأَيْنَاهُ فِي (الْبَازِيِّ) عِنْدَ الْبَحْتَرِيِّ، لَذَا يَكُونُ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ، وَابْنِ جَنِّيٍّ هُوَ الْأَقْرَبُ فِي تَوْجِيهِ قَوْلِ الْبَحْتَرِيِّ، مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ الْآخَرَى. هَذَا وَقَدْ جَمَعَ مُحَمَّدٌ شَوْقِي أَمِينٌ نَحْوَ أَرْبَعِينَ لَفْظًا مِمَّا جَاءَ عَلَى هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ ⁽²²⁸⁾.

2/6: النَّسْبُ إِلَى (أَرْمِينِيَّة)

قال البتحي:

وَرَمَى سَوَادَ الْأَرْمِينِ وَقَدْ عَدَا فِي عَقْرِ دَارِهِمْ قُدَّارٌ تُمُودٌ ⁽²²⁹⁾

قال المعري: (((الْأَرْمِينِ)) الْمُنْسُوبُ إِلَى أَرْمِينِيَّة ⁽²³⁰⁾، حُذِفَتِ الْيَاءُ الَّتِي قَبْلَ الْهَاءِ، فَبَقِيَ الْأِسْمُ عَلَى (أَفْعِيلٍ)، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ، الَّتِي قَبْلَ النُّونِ؛ لِتَتَابُعِ الْكَسَرَاتِ وَمَجِيءِ يَاءِ النَّسْبِ، فَكَأَنَّ الْوَاحِدَ فِي الْحَقِيقَةِ أَرْمِينِي ⁽²³¹⁾ كما قال :

فَلَوْ شَهِدَتْ أُمُّ الْقُدَيْدِ طِعَانَنَا بِمَرْعَشَ خَيْلِ الْأَرْمِينِيِّ أَرَنْتِ ⁽²³²⁾ ((⁽²³³⁾.

وتعليل المعري للتغيير المتعاقب على بنية المنسوب إلى أرمينية نجده صدى لتعليل أبي علي الفارسي، الذي حَكَمَ عَلَى الْهَمْزَةِ فِيهَا بِالزِّيَادَةِ وَالْكَسْرِ، قِيَاسًا عَلَى (إِجْفِيلٍ، وَإِطْرِيحٍ) ⁽²³⁴⁾، فَلَمَّا نُسِبَ إِلَيْهَا: ((أَلْحَقْتُ يَاءَ النَّسْبِ، وَأَلْحَقْتُ بَعْدَهَا تَاءَ التَّأْنِيثِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي النَّسْبِ إِلَيْهِ (إَرْمِينِيَّةً)، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا وَافَقَ مَا بَعْدَ الرَّاءِ مَا بَعْدَ الْهَاءِ فِي (حَنِيفَةٍ) حُذِفَتِ الْيَاءُ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ (حَنِيفَةٍ)) ⁽²³⁵⁾، فَالْمَعْرِيُّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ عِلَّةَ حَذْفِ الْيَاءِ الَّتِي قَبْلَ النُّونِ عِنْدَ النَّسْبِ هِيَ تَتَابُعُ الْكَسَرَاتِ، وَمَجِيءُ يَاءِ النَّسْبِ، وَيَذْهَبُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى تَعْلِيلِ حَذْفِ الْيَاءِ بِالْقِيَاسِ عَلَى حَذْفِهَا فِي (حَنِيفَةٍ). وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ مَأْلَمَا التَّعْلِيلِي وَاحِدٌ، وَهُوَ طَلَبُ التَّخْفِيفِ؛ إِذْ إِنَّ عِلَّةَ حَذْفِ الْيَاءِ مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَى (حَنِيفَةٍ) هُوَ التَّخْفِيفُ، قَالَ الْأَنْبَارِيُّ: ((لَيْسَ فِيهِ إِلَّا سَبَبٌ وَاحِدٌ هُوَ طَلَبُ التَّخْفِيفِ)) ⁽²³⁶⁾.

3/6: النَّسْبُ إِلَى فِلَسْطِينِ

قال البتحي:

لَتَسْكُنَ ضَوْضَاءُ الْعَرِيشِ وَتَنْتَهِي فِلَسْطِينُ مِنْ عَصِيَّائِهَا وَعِنَادِهَا ⁽²³⁷⁾

قال المعري: ((فِلَسْطِينُ إِذَا أُلْزِمَتِ الْيَاءُ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالخَفْضِ، جُعِلَتْ نَوْنُهَا بِمَنْزِلَةِ نُونِ (مُسْكِينِ) إِلَّا أَنهَا لَا تَنْصَرَفُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: فِلَسْطُونُ فِي الرِّفْعِ، وَفِلَسْطِينَ فِي النَّصْبِ وَالخَفْضِ، وَيَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ هَذَا الْوَجْهِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي النَّسَبِ (فِلَسْطِيٌّ)، قَالَ الْأَعَشَى:

تَحَلَّلُهُ فِلَسْطِيًّا إِذَا دُفَّتْ طَعْمُهُ عَلَى نَيِّرَاتِ الظَّلَمِ حُمُشٍ لِنَائِهَا⁽²³⁸⁾

ولو حُجِّلَ عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: (فِلَسْطِينِيٌّ)، وهكذا سائر الأسماء الجارية على هذا النحو، مثل: (قَنْسَرِينَ وَالْأَنْدَرِينَ)⁽²³⁹⁾، واللغتان (زيادة النون وأصالتها) في فلسطين ذكرهما سيويوه، إذ قال: ((ومثل ذلك قول العرب: هذه قَنْسَرُونَ وهذه فِلَسْطُونُ... وبمنزلة قول بعض العرب: فِلَسْطِينٌ وَقَنْسَرِينٌ))⁽²⁴⁰⁾، ولابن جني تعليلٌ فريدٌ للمحمل الجمعي الذي تَرُدُّ عليه لغةُ زيادة النون في فلسطين وأخواتها، قال: ((ووجه الجمع في هذه الأشياء أَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ نَاحِيَةٍ مِنْ: فِلَسْطِينٍ وَقَنْسَرِينٍ كَأَنَّهُ فِلَسْطُ، وَقَنْسَرُ، وَكَأَنَّ وَاحِدَ يَبْرِينَ يَبْرُ، وَوَاحِدَ نَصِيْبِينَ نَصِيْبٌ... وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ مَفْرَدًا))⁽²⁴¹⁾، هذا والنسب إليها أو إلى ما جاء على صيغتها كـ (قَنْسَرِينَ، وَنَصِيْبِينَ) في القياس بالصيغتين المذكورتين في كلام المعري - قد ورد في بعض المدونات اللغوية⁽²⁴²⁾، لكن الشواهد التي تيسر للباحثين الوقوف عليها قد وردت على (فِلَسْطِيٍّ) حسب، منها الشاهد الذي ذكره أبو العلاء في صدر المسألة، ومنها قول ابن هرمة:

كَأْسُ فِلَسْطِيَّةٌ مُعْتَقَةٌ شُجَّتْ بِمَاءٍ مِنْ مُزْنَةِ السَّبَلِ⁽²⁴³⁾

وهذا لا يضير فصاحة الاستعمال الآخر الذي شاع في الاستعمال المعاصر؛ إذ رأيناه جارياً على سنن القياس على نحو ما مرَّ بنا قريباً، يقول أحمد مختار عمر: ((عَدَّ كَثِيرٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ النُّونَ فِي (فِلَسْطِينِ) زَائِدَةً؛ وَلِذَا نَسَبُوا إِلَيْهَا عَلَى (فِلَسْطِيٍّ)، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنَّ تَكُونَ النُّونَ أَصْلِيَّةً... وَمِنْ ثَمَّ تَصَحُّ النِّسْبَةِ إِلَيْهَا عَلَى (فِلَسْطِينِيٍّ)، وَهِيَ نِسْبَةٌ شَائِعَةٌ فِي كُلِّ أَقْطَارِ الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ))⁽²⁴⁴⁾.

7: مَدُّ الْمَقْصُورِ وَالْمَهْمُوزِ

1/7: مَدُّ الْمَقْصُورِ (الْقَنَّا)

قال البحتري:

لَمْ تَنْمَ عَنْ دُعَائِهِمْ حِينَ نَادَوْا وَالْقَنَّا قَدْ أَسَلَّ فِيهِمْ قَنَاءً⁽²⁴⁵⁾

قال المعري: ((مَدُّ (القننا) في آخر البيت، وهو من القنأة... ومَدُّ المقصور سائغ عند كثير من أهل العلم، وقد كَثُرَ فِي أَشْعَارِ الْمُحَدِّثِينَ، فَأَمَّا الْفَصَحَاءُ الْمُتَقَدِّمُونَ فَهُوَ فِي أَشْعَارِهِمْ قَلِيلٌ، وَهَذَا الْبَيْتُ يُشَدُّ عَلَى مَدِّ الْمَقْصُورِ:

سَيُعِينُنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرَ يَدُومُ وَلَا غِنَاءً⁽²⁴⁶⁾

قد ادَّعَى على سيبويه أنه أومأ إلى مدِّ المقصور في ضرورة الشعر، لَمَّا ذكرها في أول الكتاب⁽²⁴⁷⁾، واستشهد بقول الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ⁽²⁴⁸⁾

والقياسُ يشهد بأنَّ مدَّ المقصور جائز؛ إذ كانوا قد زادوا حروفَ المدِّ واللَّين في مواضع كثيرة⁽²⁴⁹⁾.

وجواز مدِّ المقصور في الشعر من مسائل الخلاف بين النحويين، فقد منعه جمهورُ البصريين، وأجازه الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش⁽²⁵⁰⁾، وتابعهم ابن ولَّاد⁽²⁵¹⁾، وأجازه الفراء في مواضع ومنعه في مواضع أخرى⁽²⁵²⁾، وحجَّه البصريين أنَّ المدَّ زيادة على الأصل بخلاف القصر الذي هو ردُّ إلى الأصل، وقد ردَّ الكوفيون بأنَّ القياس يبيح مدَّ المقصور؛ إذ إنَّ إشباع الحركات جائز في الضرورة على النحو الذي مرَّ بنا في بيت الفرزدق، في (الصياريف)، فضلاً عن ورود شواهد فصيحة عليه، منها البيت الذي استشهد به المعري في صدر المسألة، ومنها قول الراجز:

قَدْ عَلِمْتُ أُخْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ

أَنْ نِعَمَ مَأْكُولًا عَلَى الْحَوَاءِ

يَنْشَبُ فِي الْمِسْعَلِ وَاللَّهَاءِ⁽²⁵³⁾

و(السَّعْلَاءِ، والحَوَاءِ، واللَّهَاءِ) مقصورات في الأصل، فَمُدَّتْ في الضرورة، فدلَّ على جوازه في الشعر⁽²⁵⁴⁾، وردَّ البصريون الاستشهاد بهذه الشواهد؛ للجهل بقائلها، وإمكان تأويلها على غير مدِّ المقصور⁽²⁵⁵⁾، ويمكن - بعدُ - القول إنَّ المعري متابعٌ للكوفيين والأخفش في إجازة مدِّ المقصور، بل لعلَّ في كلامه تضميناً لقول ابن ولَّاد: ((والعربُ التي تؤخذ عنها اللعة تقصر الممدود في الشعر وفي بعض الكلام، وتُمدُّ المقصور على ما حكاه أهلُ النحو، وتُجيزُ في الحرف الواحدِ القصرَ والمدَّ، وكلُّ هذا موجودٌ في كلامها))⁽²⁵⁶⁾.

2/7: مدُّ المهموز (سبأ)

قال البحري:

وَلَوْ لَمْ تُدَافِعْ دُونَهَا لَتَفَرَّقَتْ أَيْدِي سَبَا عَنْهَا سَبَاءُ بَنْ يَشْجُبِ⁽²⁵⁷⁾

قال المعري: ((ما عَلِمْتُ أحداً من الشعراءِ مدَّ (سبأ)، وذلك جائزٌ على القياس، وإنما يستعملُ الفصحاءُ

مهموزاً بغير مدٍّ، كما قال:

مِنْ سَبَأٍ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبٍ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهَا الْعَرَمَا⁽²⁵⁸⁾

... وقالت العربُ: (افترقوا أيادي سبأ) ⁽²⁵⁹⁾، فلم يهمزوا؛ لأنهم جعلوه مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد) ⁽²⁶⁰⁾.

وجعله مدّ (سبأ) جائزاً على القياس دليل على احتفاله بالقياس في بعض المواضع، قال ابن منظور في (سبأ): ((هُوَ سَبَأٌ بُنْ يَشْجُبُ بِنِ يَعْرُبُ بِنِ قَحْطَانٍ، يُصْرَفُ وَلَا يُصْرَفُ، وَمُدٌّ وَلَا يُمَدُّ)) ⁽²⁶¹⁾، وقال ياقوت الحموي في حديثه عن (سبأ): ((والظاهر أن أصله من سبأتُ الخمرَ، أسبؤها سبَاءٌ، إذا اشتريتها، ويقال سبأته النارُ سبَاءً)) ⁽²⁶²⁾، وعليه يجوز أن يكون (سبَاء) منقولاً من المصدر، ولعله الحمل الذي أقام عليه أبو العلاء قياسه، على أن ثَمَّةً شاهداً لـ(سبَاء) في رواية لحديث رواه أبو داود، هو قول النبي ﷺ: (يَا أَخَا سَبَأٍ، لَا بُدَّ مِنْ صَدَقَةٍ) ⁽²⁶³⁾، فقد جاء في شرحه: (يَا أَخَا سَبَاءٍ) ⁽²⁶⁴⁾، وعلق الشارح بقوله: ((بالمُدِّ، وفي بعض النسخ (سَبَأٌ) بالهمز بغير مدِّ)) ⁽²⁶⁵⁾.

8: المسائل العامة

1/8: عَبْدُون، وما جرى مجراه

قال البحري:

لِلَّهِ عَبْدُونُ أَيُّ قَدْ تَخَفْتُ عَنْ وَزْنِهِ الْأُلُوفُ ⁽²⁶⁶⁾

قال المعري: ((قوله: (عَبْدُونُ)، هذا اسم ليس بعربي، وكذلك (حَمْدُونُ، وَحَرْثُونُ، وَعَلُونُ)، وما جرى هذا المجرى، ... وإذا قلنا إنَّ (عَبْدُون) عربي؛ لموافقة اللفظ من العبد فاصح ما قيل فيه أن يكون جمع عبد، كما يقال: الزيدون جمع زيد، ... و(فَعْلُونُ) في الأحاد بناء قليل، وقد قيل: إنَّ (زيتوناً) فَعْلُون ⁽²⁶⁷⁾، وإنَّ سيبويه أغفل هذا البناء)) ⁽²⁶⁸⁾.

وأول ما يلقانا من حديث عن (عبدون) هو قول سيبويه: ((إذا جمعت عبد الله ونحوه من الأسماء وكسرت، قلت: عبادُ الله، وعبيدُ الله، كتكسبك إياه لو كان مفرداً، وإن شئت قلت: عبدو الله، كما قلت: عَبْدُونُ، لو كان مفرداً، وصار هذا فيه حيث صار علماً، كما كان في حجر: حَجَرُونُ، حيث صار علماً)) ⁽²⁶⁹⁾، وهو حديث في صيغة (عَبْدُون) الجمعية في الأصل، وفيه إشارة - في ما يظهر - إلى صيغة الأفراد التي تؤول إليها هذه الصيغة الجمعية حين تصير علماً، ولكنَّ الأشموني يذكر أن أبا علي الفارسي يذهب إلى أنَّ (حمدون) وأخواتها - أعلاماً - هي أسماء أعجمية ⁽²⁷⁰⁾، على النحو الذي ذكره المعري، قال الأشموني: إنَّ أبا علي ((يرى أنَّ (حمدون) وشبهه من الأعلام المزيدي في آخرها واو بعد ضمة، ونونٌ لغير جمعية لا يوجد في استعمالٍ عربيٍّ مجبولٍ على العربية، بل في استعمال عجميٍّ حقيقةً أو حكماً)) ⁽²⁷¹⁾، وهذا ما تؤيده بعض

الدراسات اللغوية الحديثة في علم اللغة المقارن، التي تذهب إلى أنَّ هذه الصيغة هي أثر سامي قديم، وأنَّ زيادة الواو والنون فيها للتصغير، يقول عبد القادر المغربي في حديثه عن أنماط تأثير اللغات السامية في العربية: ((صيغة التصغير بزيادة الواو والنون في آخر اللفظ، نحو: (عَبْدُون) عبدٌ صغير، ومثله (زَيْدُون، وسَعْدُون، ورَمْمُون)، هذا في الأصل، ثمَّ إنَّ العرب في استعمالهم لهذه الصيغة عادوا فتناسوا معنى التصغير المُستفاد من هذه الزيادة))⁽²⁷²⁾، و يعلّل عبدالسلام هارون استعمال صيغة (فَعْلُون) في الأعلام من نحو (زَيْدُون، وحمْدُون) وما جاء على وزانها، ممَّا يتسمَّى به أهل المغرب والأندلس، بقوله: ((وتعليل هذه التسمية قد يرجع إلى إرادة التفخيم بصيغة كصيغة الجمع، أو هو مَطْلٌ، أي: مَطْلٌ في الإعراب مع التنوين))⁽²⁷³⁾، ويدو أنَّ دلالة التفخيم في هذه الصيغة، الذي ذهب إليه الأستاذ هارون بعيدٌ، فما زلنا نحسُّ في محكياتنا دلالة التَّجَبُّب في (سَعْدُون، وحمْدُون، وخلْدُون)، لِسَعْد، وأَحْمَد، وخالِد، ولاسيما إذا كانوا صغارًا، فهي أقربُ - في نظر البحث - إلى التصغير منها إلى التفخيم، كما هي في أصلها السامي القديم.

2/8: الإسقاط من أصل الكلمة

قال البحتري:

وَلَلصُّوفُ أَوْلَى بِالْأَيْمَةِ مِنْ سَبَا الـ حَرِيرٍ وَإِنْ رَأَتْ بِصَبْغٍ جَسَادَهَا⁽²⁷⁴⁾

قال المعري: ((الرواة يزعمون أنَّ (السَّبا) في معنى السَّبَائِبِ، وهي جمع سَبِيَّةٍ، أي: شَقَّةٍ⁽²⁷⁵⁾)، وكذلك قالوا في قول علقمة:

أَبْيَضُ أَبْرَزَهُ لِلضَّحِّ رَاقِبُهُ مُنْطَقٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَفْدُومٌ⁽²⁷⁶⁾

وهذا يُذَكِّرُ في الشواذِّ، وهو مثل قول لبيد:

طَرَقَ الْمَنَا بِمُتَالَعٍ قَابَانَ⁽²⁷⁷⁾

يريدُ المَنَازِلَ، وأكثرُ من هذا الحذف ما جاء في الحديث: (كَفَى بِالسَّيْفِ شَأً)⁽²⁷⁸⁾، يريدُ شاهداً⁽²⁷⁹⁾.

ولعلَّ أبا العلاء قد أراد بوصفه هذا الاستعمال بالشدوذ أنه غير مقيس؛ إذ ليس له من دليل سوى السياق، ففيه يُكْتَفَى ببعض الكلمة للدلالة على جميعها، اعتماداً على دلالة مُكَوِّنَاتِ السياق؛ لذا عدَّه ابنُ جنيٍّ من شجاعة العربية⁽²⁸⁰⁾، وسمَّى في الشعر بـ(التَّثْلِيمِ)⁽²⁸¹⁾، قال سيبويه: ((وسمعتُ من العرب مَنْ يقول: (أَلَا تَا، بَلَى فا) فإمَّا أرادوا أَلَا تَفْعَلْ، وبَلَى فَا فَعْلٌ، ولكنَّه قطع كما كان قاطعاً بالألف في (أنا))⁽²⁸²⁾، وليس في العبارة ما يشير إلى المحذوف سوى الاعتداد بفهم المُتَلَقِّي، والركون إلى ذكائه وثقافته.

الهوامش:

- (1) تنظر ترجمته في: الإنصاف والتحري ص4 وما بعدها، وتاريخ بغداد 240/4 وما بعدها، والأنساب 398/11-400، وإنباه الرواة 81/1-118، ووفيات الأعيان 113/1.
- (2) ذكر منها ياقوت الحموي في معجم الأدباء 332/1 - 334، والقفطي في إنباه الرواة 91/1 - 102: (الأيك والغصون) في الغريب، و(ذكرى حبيب) وقد اعتنى فيه بالغريب، و(تعليق الجليس) وهو تعليق على جمل الزجاجي، و(شرح سيبويه) لم يكتمل، و(الحقير النافع) وهو مختصر في النحو، و(عون الجمل) وهو عن جمل الزجاجي، و(ظهر العضدي) وهو كتاب في النحو، و(خطبة الفصيح) وقد تكلم فيه على أبواب الفصيح، و(اللامع العزيزي) وهو شرح شعر المتنبي، و(عبث الوليد) وهو الكتاب الذي نحن بصدد دراسته، فضلاً عن رسائله التي بثَّ فيها كثيراً من المسائل النحوية والصرفية واللغوية منها: (رسالة الغفران)، و(رسالة الملائكة)، ورسالة (الصاهل والشاحح).
- (3) تاريخ بغداد 240/4.
- (4) الأنساب 399/11.
- (5) وفيات الأعيان 113/1.
- (6) الوافي بالوفيات 95/7.
- (7) رسالة ابن القارح ص 26.
- (8) أبو العلاء المعري وعلم النحو ص 362.
- (9) مع المعري اللغوي ص 214. وينظر في التنويه بالبراعة اللغوية عند أبي العلاء كتاب مشكلات نحوية ص 163-164.
- (10) ينظر أمثلة لهذه الذاكرة العجيبة في الوافي بالوفيات 95/7.
- (11) من تاريخ النحو ص 108-109، وينظر البحث اللغوي عند العرب ص 157 وما بعدها.
- (12) ينظر مع المعري اللغوي ص 207.
- (13) عبث الوليد ص 81.
- (14) المصدر السابق ص 57-58 58. قال ابن السكيت: ((وتقول: قد قَدِمَ من رَأْس عين، ولا تقل من رأس العين)) إصلاح المنطق ص 212، وينظر شرح الفصيح ص 273، وفي لسان العرب 13/ 298: ((وَرَأْسُ عَيْنٍ، ورَأْسُ العَيْنِ: موضع بين حَرَّانَ وَصَيْبَيْنِ وقيل: بين ربيعة ومَضَرَ قال المِخْبَلُ: وَأَنكَحْتَ هَؤُلَاءَ حُلَيْدَةَ بعدما رَعِمْتَ برَأْسِ العَيْنِ أَنكَ قَاتِلُهُ ... وقال ابن حمزة: لا يقال فيها إِلَّا رَأْسُ العَيْنِ بالألف واللام وأنشد بيت المِخْبَلِ))، وبيت المِخْبَلِ وما تبقى من شعره ضمن كتاب (عشرة شعراء مُقْلُون) ص 69.
- (15) عبث الوليد ص 81.
- (16) عبث الوليد ص 132-133. وبيت بشار في ديوانه 277/3، وفي الموشح ص 286 أن الناقد هو الأخفش، وفي الأعاني 1056/3 أن الناقد الأخفش وقيل سيبويه.
- (17) عبث الوليد ص 63.
- (18) المصدر السابق ص 19.
- (19) المصدر السابق ص 182.
- (20) المصدر السابق ص 402.
- (21) المصدر السابق ص 180، وفي العين: ((ولا تُطْرَحُ منه الياءُ لَأَنَّهَا جُعِلَتْ فصلاً بين الرّاءِ والنُّونِ))، وينظر مقاييس اللغة 414/5، ولسان العرب 755/1، ونص المعري وتعليقه نقله الزبيدي في تاج العروس 349/15-350.

- (22) ينظر عبث الوليد ص 81، 128، 139، 140، 141.
- (23) ينظر: أمالي ابن الشجري 2/ 112-113، وشرح شافية ابن الحاجب 4/49، ولسان العرب 8/47، 15/362، 419، ومغني اللبيب ص 209، والمزهر 2/105، 138، وجمع الهوامع 4/165، وشرح الأشموني 4/63 وتاج العروس 30/403.
- (24) ينظر مع المعري اللغوي، الصفحات: 61-62.
- (25) ينظر عبث الوليد، هامش المحققة رقم (1) ص 5.
- (26) ينظر - مثلاً - عبث الوليد ص 87، 242، 362-363، 401.
- (27) عبث الوليد، ص 425، وروايته في الديوان، ص 1786:
- مَقُولُهَا بَادِي مَفْعُولُهَا
- (28) عبث الوليد ص 427.
- (29) ينظر لسان العرب 15/198.
- (30) ينظر الخصائص 6/1.
- (31) ينظر تاج العروس 39/339.
- (32) ينظر الديوان ص 1786.
- (33) عبث الوليد ص 306، والبيت في ديوانه، ص 1407.
- (34) عبث الوليد ص 306 - 307، وبيت الأحوص في الشعر والشعراء 1/510، ولسان العرب 1/101، وبرواية: هل العيشُ في شعره ص 122، والعقد الفريد 7/66.
- (35) قراءة الفتح في الآيتين هي قراءة أبي عمرو، والكسائي، وابن كثير، ونافع، وحمة، وحفص عن عاصم، وقراءة السكون هي قراءة ابن عامر، وأبي بكر عن عاصم، وإسماعيل عن نافع، ينظر: الحجة للقراء السبعة 3/195، والكافي في القراءات السبع، ص 103، ومعجم القراءات 2/220، 236.
- (36) ينظر المقاصد الشافية 4/333.
- (37) كتاب سيبويه 4/15.
- (38) قال السرياني شارحاً كلام سيبويه: ((يعني أن الحَيْدَانَ والمَيْلَانَ شاذَّ خارج عن قياس فَعْلَان، كما يخرج بعض المصادر عن بابه، وقد يجوز عندي أن يكون على الباب؛ لأن الحَيْدَانَ والمَيْلَانَ إنما أخذ في جهة ما عادلة عن جهة أخرى، فهما بمنزلة الرُّوْعَان)):
- كتاب سيبويه، هامش المحقق 4/15، وهذا المحمَلُ قد يُحمَلُ عليه (شَتَّان) أيضاً، فالْبُغْضُ جَيْشَانُ النفسِ بشعور سلميٍّ تجاه المُبْغِضِ، ففيه - على هذا المحمل - ثَقُلْتُ وحركة .
- (39) كتاب سيبويه 4/15.
- (40) ينظر نقعة الصديان ص 21، والمزهر 1/232، وصيغة (فعالان) واستعمالهما في اللغة العربية ص 39. وتذكر بعض المصادر (لَيَّان) شاهداً على مجيء المصدر على وزن (فَعْلَان)، ينظر الأصول في النحو 3/87، ودقائق التصريف ص 133، وشرح المفصل 6/45، وشرح شافية ابن الحاجب 1/159، وشرح المقدمة الجزولية 3/1139.
- (41) ينظر الجامع لأحكام القرآن 6/46.
- (42) ينظر معاني القرآن للقراء 1/300، والتبيان في إعراب القرآن 1/206، ولسان العرب 1/102.
- (43) ينظر تفسير الطبري 9/486، والبحر المحيط 3/436.
- (44) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/206.
- (45) ينظر تهذيب اللغة 11/289، والصحاح في اللغة 1/57، ونقعة الصديان ص 21، ولسان العرب 1/101.
- (46) مقاييس اللغة 3/169.

- (47) عبث الوليد ص 161-162، وروايته في الديوان ص 506:
وَقَفَّتْ لِلرَّجْوَعِ فِي الثَّامِنِ الرَّهْـ ...
بفتح الهاء في (الرَّهْمَة)، والوزن ينكسر بها.
- (48) يُنْظَرُ إِصْلَاحُ الْمُنْطَقِ ص 427، والاشتقاق ص 33، ولسان العرب 331/4.
- (49) يُنْظَرُ أَدَبُ الْكَاتِبِ ص 542، والمفتاح في الصرف ص 59، ولسان العرب 183/1. ومن أمثله: (رجلٌ هُرْزَةٌ إِذَا هَزِيءَ بِالنَّاسِ، ورجلٌ هُرْزَةٌ إِذَا هَزِيءَ بِهِ النَّاسُ) ينظر النوادر ص 402، ودقائق التصريف ص 86، والمزهر 300/2.
- (50) يُنْظَرُ إِصْلَاحُ الْمُنْطَقِ ص 429، و الصحاح في اللغة 674/2.
- (51) عبث الوليد ص 161-162.
- (52) يُنْظَرُ إِصْلَاحُ الْمُنْطَقِ ص 96.
- (53) يُنْظَرُ الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ص 97، وينظر المقتضب 200/1.
- (54) المنصف 306-305/2، وينظر الخصائص 9/2-10.
- (55) ينظر إصلاح المنطق ص 97، وأدب الكاتب ص 527، وتهديب اللغة 208/11.
- (56) قرأ بالسكون حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم؛ وقرأ بالفتح ابن كثير ونافع وأبو عمرو. ينظر السبعة في القراءات ص 239، وحجة القراءات ص 218، وإتحاف فضلاء البشر ص 195، وغيث النفع 532/1.
- (57) الحجة في القراءات السبع ص 127.
- (58) ديوانه ص 66، ولسان العرب 364/10.
- (59) الخصائص 9/2، ولسان العرب 667/11، وروايته في الديوان ص 324، والبيان والتبيين 109/3:
إِذَا طُرِحَتْ لَمْ تَطْبِ الْكَلْبُ رَجُحُهَا وَلَا شَاهِدَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ.
- (60) ديوانه ص 163، والمنصف 306/2، والخصائص 9/2، والمحكم 255/4.
- (61) جاء في لسان العرب: ((إِفْتِ الزَّرْعُ - عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ - أَيُّ: أَصَابَتْهُ آفَةٌ، فَهُوَ مُؤَوَّفٌ)) 16/9.
- (62) ذكر أبو العلاء كلمة (مأفونة) فقط، ولم يذكر البيت كاملاً، وقد ذكرته المحققة في الهامش (2) ص 125، والبيت في الديوان ص 455.
- (63) ينظر عبث الوليد ص 125.
- (64) ينظر الممتع الكبير ص 296.
- (65) ثَمَّةٌ خِلَافٌ بَيْنَ سَبِيوِيهِ وَالْأَخْفَشِ فِي وَزْنِ (مَفْعُولٍ) مِنَ الْأَحْوَفِ الْوَائِي، فَوَزَنَهُ عِنْدَ سَبِيوِيهِ (مَفْعُلٌ)، عَلَى حَذْفِ وَائٍ مَفْعُولٍ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ (مَفْعُولٌ)، عَلَى حَذْفِ عَيْنِ مَفْعُولٍ. ينظر كتاب سيبويه 348/4، والتعليق 30/5، والمنصف 287/1، والممتع الكبير ص 296-297.
- (66) عبث الوليد ص 125-126.
- (67) ينظر كتاب سيبويه 348/4، وإصلاح المنطق ص 222، والمزهر 51/2.
- (68) ينظر إصلاح المنطق ص 222، وشرح شافية ابن الحاجب 144/3، والمزهر 51/2.
- (69) ينظر الخصائص 99-98/1.
- (70) كتاب سيبويه 349/4. قال المبرِّد: ((هذا قول البصريين أجمعين)) المقتضب 102/1. وقد نقل ابن جني قولَ أبي علي الفارسي: إن المبرِّدَ يَجِيزُ الْإِتِمَامَ فِي الْمَفْعُولِ الْوَائِي الْعَيْنِ، ينظر المنصف 278/1، وفي المقتضب ما يخالف هذا القول، وقد نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْحَقِيقُ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْخَالِقِ عَضِيمَةَ، ينظر المقتضب 102/1، والهامشية (2).
- (71) عبث الوليد ص 121، والبيت في الديوان ص 448.

- (72) عبث الوليد ص 121-122.
- (73) ديوانه ص 480.
- (74) معاني القرآن 38/2. وينظر تهذيب اللغة 97/10، ولسان العرب 704/1.
- (75) ينظر تاج العروس 51/24. وقد يُحمَل هذا الاشتقاق على معنى آخر هو المضاعفة، تقول: أضعفت الشيء فهو مضعوف، أي: جعلته مضاعفاً. وهو أيضاً على غير القياس. ينظر الصحاح في اللغة 1390/4، وشرح الرضي على الكافية 428/4.
- (76) ينظر تهذيب اللغة 306/1.
- (77) ينظر المزهر 82/2.
- (78) ينظر الصاحي ص 396.
- (79) المصدر نفسه.
- (80) ينظر أدب الكاتب 611 وما بعدها، و ليس في كلام العرب ص 54، والخصائص 221/2-222، وظاهرة النيابة ص 416، والشواهد الحديثية في الدرس الصربي ص 19 وما بعدها.
- (81) ينظر أدب الكاتب ص 600، والخصائص 97/1.
- (82) بلفظ قريب في مسند أحمد 173/25، وسنن البيهقي الكبرى 109/10. قال الألباني: ضعيف، ينظر ضعيف الجامع الصغير وزيادته ص 429.
- (83) المحتسب 16/2. وينظر تفسير الطبري 403/16، والجامع لأحكام القرآن 233/10.
- (84) صحيح البخاري 71/3، وبرواية ((إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ الثَّمَرَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي))، في مسند أحمد 13/523، وصحيح مسلم 751/2.
- (85) شواهد التوضيح ص 254، وينظر المسائل العسكرية ص 80. وتنظر توجيهات أخرى لـ(مسقوطة) في تاج العروس: 369/19، وفتح الباري 294/4.
- (86) عبث الوليد ص 337. وروايته في الديوان ص 1473:
- بعد أن تَطَرَّحَ الْخِلَاءُ الشَّقَقُ
- (87) عبث الوليد ص 337.
- (88) بعضُ المعجمات تورَّد الصيغتين (شَقَقَ، وشَفَقَ) ينظر مقاييس اللغة 197/3.
- (89) ينظر المحكم 170/6، ولسان العرب 179/10، وابن دريد يجعل الفعلين (شَقَقَ)، و(أَشَقَقَ) بمعنى واحد، ينظر جمهرة اللغة 874/2، ولسان العرب 179/10.
- (90) الكامل 504/1، وبلا نسبة في جمهرة اللغة 560/1، وروايته فيه:
- مَا زَالَ يَضْرِبُنِي حَتَّى اسْتَكْنْتُ لَهُ وَالشَّيْخُ يُضْرَبُ أَحْيَانًا فَيَنْحِمُّ وَلَا شَاهِدَ فِيهَا .
- (91) ينظر المحكم 160/7.
- (92) المصباح المنير 318/1.
- (93) شعر الأخطل ص 405.
- (94) شعره ص 242.
- (95) شعر دعبل بن علي الخزاعي ص 243.
- (96) عبث الوليد ص 165، وبرواية : ومقدمات رسائل ... في ديوانه ص 552.
- (97) عبث الوليد ص 165.
- (98) ينظر إصلاح المنطق ص 175.

- (99) أدب الكاتب ص 392.
- (100) ينظر الاقتضاب ص 206، ولسان العرب 465/12.
- (101) عبث الوليد ص 17، ورواية البيت في الديوان ص 17: يصدع منها
- (102) قرأ ابن كثير، وابن محيصن (القرآن) بترك الهمز، وهي قراءة حمزة في الوقف، وقرأ الباقون، بالهمز. ينظر الكافي ص 84، والدر المصون 280/2، واتحاف فضلاء البشر ص 61.
- (103) مجاز القرآن 2/1، وغريب القرآن ص 33، ولسان العرب 128/1.
- (104) ينظر الجامع لأحكام القرآن 3/113.
- (105) البيت منسوب إلى ابن خذّاق العبدي في الأمالي للقالبي 226/2، ولُباب الآداب ص 24، وبلا نسبة في رسالة الملائكة ص 259.
- (106) ينظر المسائل الخليليات ص 297.
- (107) عبث الوليد ص 19-20.
- (108) ينظر معاني القرآن للفراء 3/211، وتفسير الطبري 1/95، والبحر المحيط 2/32.
- (109) ينظر المسائل الشيرازيّات 1/159.
- (110) ينظر المسائل الخليليات ص 295، والدر المصون 10/573.
- (111) ديوانه 1/96، وتفسير الطبري 1/97، ونُسب لأوس بن مغراء أو لحسان في خزانة الأدب 9/418.
- (112) ينظر البحر المحيط 2/32.
- (113) المسائل الخليليات ص 284-285. وينظر قول أبي عبيدة في مجاز القرآن 2/278.
- (114) ينظر حجة القراءات ص 125، والجامع لأحكام القرآن 2/298، وفيه قال القرطبي: ((يُحكى هذا عن الشافعي)).
- (115) ينظر المسائل الخليليات ص 297، والبحر المحيط 2/32، 8/379.
- (116) ينظر الدر المصون 2/281.
- (117) عبث الوليد ص 159. والبيت في الديوان ص 646.
- (118) لم نقف عليه في ديوان رؤية، ولا في زيادته. وهو للعجاج في أمالي الزجاجي ص 39، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص 154، وروايته في زيادات ديوان العجاج 2/282، والخصائص 2/176:
- إِذَا تَرْتَنِّي أَصِلُ الْقُعَادَا
- (119) عبث الوليد ص 159-160.
- (120) ينظر كتاب سيبويه 3/631-633، وأوضح المسالك 4/314، والمقاصد الشافية 7/107-108.
- (121) ديوانه ص 79، والشعر والشعراء 2/714، وأمالي الزجاجي ص 39.
- (122) ينظر شرح الكافية الشافية 4/1846، وأوضح المسالك 4/314. وقيل: (قُعَاد) جمع قاعد، ينظر تحذيب إصلاح المنطق ص 241. وقيل يصلح أن يكون للذي قَعَدَ من الرجال أو النساء، ينظر شرح ما يقع فيه التصحيف ص 154. وقيل في (صَدَاد): إنه عائد على الأبصار، فهو جمع صَادٌّ لا صَادَّةٌ، ينظر أوضح المسالك 4/314. قلنا: وهذا جمع لغير العاقل، فهو شَادٌّ أيضا.
- (123) ينظر أمالي الزجاجي ص 39.
- (124) عبث الوليد ص 354. وروايته في الديوان ص 1608: تَوَاكُلَا. قال المعري: ((وَمَنْ رَوَى (تَوَاكُلَا) فهو أشبه بمذهب أبي عباد؛ لأنه قد جاء بما بعد هذه الألف مضموما في القصائد التي يُكسر فيها، وذلك عندهم ليس بعبث)) عبث الوليد ص 356.
- (125) ديوانه ص 86.

- (126) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 812، وروايته في الديوان ص 59:
وَقُلْتُ لِعَرَّاضٍ
- (127) ديوانه (تحقيق: علي فاعور) ص 266.
- (128) عبث الوليد ص 353-354.
- (129) ينظر كتاب سيبويه 633/3، والأصول في النحو 17/3، وشرح شافية ابن الحاجب 153/2.
- (130) ينظر الكامل 574/1، وشرح شافية ابن الحاجب 142./4.
- (131) ينظر الكامل 574/1.
- (132) كتاب سيبويه 633/3.
- (133) قال ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك 482/1-483: ((وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر، بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال، أو لمؤنث كاهنود، أو جمع سلامة لمؤنث كاهنود، جاز إثبات التاء وحذفها، فتقول: قام الرجال، وقامت الرجال ... فإثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع))، وقد وظفت بعضهم هذا الحكم النحوي في قوله، ردًا على قومه الذين توعدوه بالقتل:
- إِنَّ قَوْمِي تَجَمُّعُوا وَيَقْتُلِي تَحَدُّثُوا لَا أَبَالِي بِجَمْعِهِمْ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ
ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك 77/2.
- (134) ينظر القرط على الكامل ص 425.
- (135) ينظر العباب الزاخر، حرف (السين)، ص 321.
- (136) الملححة في شرح الملححة 215/1.
- (137) ينظر خزانة الأدب 205/1.
- (138) ينظر خزانة الأدب 207/1.
- (139) ينظر تاج العروس 366/1.
- (140) المصدر نفسه.
- (141) وهو أن تكون الصيغة وصفًا لمذكر غير عاقل.
- (142) النحو الوافي 654/4-655.
- (143) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص 78.
- (144) عبث الوليد ص 102، والبيت في الديوان ص 364.
- (145) البيت للملححة الجرمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1807. قال المرزوقي: فُطْرَئُهُ: نَوَاحِيهِ، وَالْفُطْرُ الْجَنْبُ، ينظر المصدر السابق.
- (146) عبث الوليد ص 102-103.
- (147) ينظر تهذيب اللغة 55/6، والمختص 168/3، وتاج العروس 166/3، وفيه: ((الشَّهَابُ: ... (ج شُهَب) كَكُتُب. وَحَوَّزَ بَغْضٍ فِيهِ التَّسْكِينُ تَحْفِيفًا، وَ(شُهَبَانٌ بِالضَّمِّ) حَكَاةُ الْجَوْهَرِيِّ عَنِ الْأَخْفَشِ (و) شِهْبَان (بِالْكَسْرِ) وَهُوَ غَرِيبٌ)).
- (148) المصباح المنير 6962.
- (149) مختار الصحاح ص 256.
- (150) عبث الوليد ص 481، والبيت في الديوان ص 2097.
- (151) تذكر المعجمات ثَوَامٌ وَثَوَائِمٌ جَمْعًا لَتَوَامٍ. ينظر تهذيب اللغة 28/5، ولسان العرب 61/12.
- (152) ينظر تصحيح التصحيف ص 79، وبحر العَوَام ص 263.

- (153) عبث الوليد ص 482-483.
- (154) شرح نقائض جرير والفرزدق ص 617، وروايته في الديوان بشرح الصاوي ص 80: كأقوامٍ نفحت لهم ذنابى، ولا شاهد فيها
- (155) الجيم 294/1.
- (156) ينظر الهامش رقم (100) من هذا البحث.
- (157) عبث الوليد ص 284، وروايته في الديوان ص 1290: وَمَهْأُولِ دُونِ الْعَلَا كَلَفَتْهَا
- (158) عبث الوليد ص 284-285.
- (159) 86/4. وينظر تنقيف اللسان ص 131، ولسان العرب 712/11، وتصحيح التصحيف ص 500.
- (160) تهذيب اللغة 6/218.
- (161) المصباح المنير 642/2. وينظر لسان العرب 712/11.
- (162) البيت غير منسوب في العين 296/2، وتهذيب اللغة 6/218، ولسان العرب 712/11.
- (163) ينظر الصحاح 1855/5، ولسان العرب 712/11.
- (164) ديوان المذليين 172/2، ولسان العرب 712/11.
- (165) في تاج العروس: ((عَسَفَ عَنِ الطَّرِيقِ، يَغْسِفُ عَسْفًا: مَالَ وَعَدَلَ، وَسَارَ بِغَيْرِ هِدَايَةٍ وَلَا تَوَخَّى صَوْبٍ، كَاغْتَسَفَ وَتَعَسَّفَ، يُقَالُ: اغْتَسَفَ الطَّرِيقَ اغْتِسَافًا، وَتَعَسَّفَهُ: إِذَا قَطَعَهُ دُونَ صَوْبٍ تَوَخَّاهُ فَأَصَابَهُ. أَوْ عَسَفَهُ: خَبَطَهُ فِي ابْتِغَاءِ حَاجَةٍ عَلَى غَيْرِ هِدَايَةٍ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَمِنْهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ: (قَدْ أَغْسِفُ النَّازِحَ الْمِجْهُوْلَ مَغْسِفُهُ فِي ظِلٍّ أَغْصَفَ يَدْعُو هَامَهُ الْيَوْمَ) ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ: عَسَفَ السُّلْطَانُ: إِذَا ظَلَمَ. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْعَسْفُ فِي الْأَصْلِ: أَنْ يَأْخُذَ الْمَسَافِرُ عَلَى غَيْرِ طَرِيقٍ وَلَا جَادَّةٍ وَلَا عِلْمٍ، فَيُنْقِلَ إِلَى الظُّلَمِ وَالْخُورِ)) تاج العروس: 24/157.
- (166) في معجم البلدان لياقوت: ((الغلا: بضم أوله والقصر، وهو جمع الغلّيا، وهو اسم لموضع من ناحية وادي القزى، بينها وبين الشام نزل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في طريقه إلى تبوك، وُتِي مكان مُصَلَّاه مسجداً. والغلا أيضاً رَكِيَّاتٌ عند الحصا من ديار كلاب، والغلا أيضاً: موضع في ديار غَطَفَانَ)) معجم البلدان: 4/144.
- (167) ديوانه ص 126، وشرح ديوان رؤية 382/2.
- (168) عبث الوليد ص 119. والبيت في الديوان ص 410.
- (169) البيت لعبد الرحمن بن حسان في الدر الفريد 357/2، و بلا نسبة في الأمالي للقالبي 302/1.
- (170) ديوان الفرزدق (تحقيق علي فاعور) ص 370.
- (171) عبث الوليد ص 119.
- (172) ينظر تهذيب اللغة 27/4، والصحاح 2389/6، والنهاية في غريب الحديث الأثر 477/2، ولسان العرب 423/14.
- (173) جمهرة اللغة 1041/2.
- (174) أساس البلاغة ص 495، وينظر تاج العروس 355/38.
- (175) ديوانه 212/1، وتهذيب اللغة 268/4، ونُسِبَ إلى رؤية في لسان العرب 148/11، وليس في ديوانه.
- (176) قرأ ابن كثير ونافع و أبو عمرو (خِذِرُونَ)، وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (حَاذِرُونَ). ينظر السبعة في القراءات ص 471، وحجة القراءات ص 517، والبحر المحيط 17/7.
- (177) قرأ ابن كثير (أَمِينٍ)، وقرأ الباقر (أَمِينٍ)، ينظر السبعة في القراءات ص 600، وحجة القراءات ص 667، والنشر في القراءات العشر 414/2.
- (178) الكامل 968/2.

- (179) ينظر المُحْكَم 167/4، والمعجم الوسيط 841/2.
- (180) ينظر المصباح المنير 689/2.
- (181) جامع الدروس العربية 191/1.
- (182) عبث الوليد ص 155، وروايته في الديوان ص 519: فما انفكت تَذْهَدُ
- (183) ينظر العين 348/3، والإبدال 532/2.
- (184) ينظر الإبدال 532/2.
- (185) ينظر الممتع ص 377.
- (186) البيت لربط بنت عاصية في شرح أشعار الهذليين 865/2، وروايته فيه:
كُجِبَةُ الْعَزْلِ تَجْرِي فِي أَمْدَتِهَا إِذَا رَمَوْنَا بِهَا عُذْنَا نُدْهَدِيهَا.
- (187) عبث الوليد ص 155-156.
- (188) الإبدال 532/2، وينظر الصَّحاح 2231/6.
- (189) العين 348/3، ولسان العرب 489/13. وروايته في الديوان ص 88، وشرح المعلقات السبع ص 234: يُدْهَدُونَ
- (190) العين 348/3.
- (191) عبث الوليد ص 402، والبيت في الديوان ص 1727 .
- (192) ينظر المقتضب 595/2، وسر صناعة الإعراب 242/2، والممتع الكبير ص 222، وشرح شافية ابن الحاجب 728/2.
- (193) البيت لحبيب الأعم في ديوان الهذليين 83/2.
- (194) عبث الوليد ص 402 .
- (195) ينظر الأصول في النحو 307/3، وسر صناعة الإعراب 800/2.
- (196) المنصف 229/1.
- (197) كتاب سيبويه 331/4، وينظر الأصول في النحو 307/3. وقيل مُطَرَّدٌ في لغة هذيل، ينظر الاشتقاق ص 513، والبحر المحيط 328/5.
- (198) كتاب سيبويه 332/4، وروايته في الديوان ص 279: أَمَا الْإِفَادَةُ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِنَا
- (199) ينظر سر صناعة الإعراب 101-102/1.
- (200) ينظر المفصل ص 507، وشرح شافية ابن الحاجب 728/2.
- (201) ينظر المقتضب 94/1.
- (202) ينظر المحتسب 348/1، والبحر المحيط 328/5.
- (203) المحتسب 348/1.
- (204) المنصف 228-229/1.
- (205) كتاب سيبويه 331/4.
- (206) عبث الوليد ص 51، وهو في الديوان ص 84.
- (207) البيت لجعفر بن عُلبَةَ الحارثي في الوحشيات ص 23، وللقطامي في ذيل ديوانه ص 182.
- (208) ينظر جهرة اللغة 121/2، والمختصص 337/2. قال أبو زكريا النووي: ((البازي فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: الفصيحة المشهورة البازي مُحَقَّقَةُ الْبَاءِ، الثَّانِيَةُ بَاءُ حَكَاهَا الْجَوْهَرِيُّ وَآخَرُونَ، الثَّالِثَةُ بَازِيٌّ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ حَكََاهَا ابْنُ مَكِيٍّ، وَهِيَ غَرِيْبَةٌ أَنْكَرَهَا الْأَكْثَرُونَ)) تحرير ألفاظ التنبيه ص 169.
- (209) ينظر غريب القرآن للسجستاني ص 18، والمختصص 347/1.

- (210) ديوانه (تحقيق علي فاعور) ص 171، وروايته فيه:
- لَهَا بِدُخُولِ حَوْمَلٍ بَحْرَجِي تَرَى فِي لَوْنِ جُدَّتَيْهِ احْمَرَارَا
- (211) الرجز لأبي جندب في ديوان الهذليين 87/3. وفيه (جونيًا) بضم الجيم، قال ابن منظور: ((الجونيُّ هو الأسود الذي أُشْرِبَ حُمْرَةً فإذا نسبوا قالوا: جُونِيٌّ بالضم، كما قالوا في الدُّهْرِي: دُهُرِيٌّ)) لسان العرب 13/ 101.
- (212) عبث الوليد ص 51-53.
- (213) ينظر غريب القرآن ص 18.
- (214) ينظر الْمُحْكَمُ 417/9.
- (215) ينظر تاج العروس 355/32.
- (216) ينظر المنصف 178/2-179.
- (217) ينظر التمام في تفسير أشعار هذيل ص 121، والخصائص 205/2.
- (218) ينظر شرح المفصل 139/3، وشرح شافية ابن الحاجب 4/2.
- (219) ينظر كتاب الألفاظ والأساليب (من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الثالثة والأربعين) ص 17.
- (220) ينظر المسائل المنتورة ص 405.
- (221) ينظر المصدر السابق ص 383.
- (222) ينظر همع الهوامع 175/6.
- (223) سر صناعة الإعراب 311/2. وينظر المنصف 178/2-179، وبيت الرجز بلا نسبة في المحكم 125/6، ولسان العرب 82/5.
- (224) القراءة منسوبة لأم الدرداء في المختص 310/1، ولأَمَّ الدرداء وأبي الدرداء في البحر المحيط 142/5. وينظر معجم القراءات 522/3.
- (225) ديوانه 480/1، وشرح أبيات سيبويه 106/1، والخصائص 208/3، ولسان العرب 93/5.
- (226) شعر الصَّلَتَانِ العبدِي ص 64، والشعر والشعراء 491/1، وشرح الكافية الشافية 1961/4. والبيت بتمامه:
- أَنَا الصَّلَتَانِيُّ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ مَتَى مَا يُحْكَمُ فَهُوَ بِالْحَقِّ صَادِعٌ
- (227) المختص 310/1-311.
- (228) ينظر كتاب الألفاظ والأساليب (من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الثالثة والأربعين) ص 17-19.
- (229) عبث الوليد ص 174، والبيت في الديوان ص 700.
- (230) قال ياقوت الحموي ((إِزْمِينِيَّةٌ: بكسر أوله ويُفْتَحُ، وسكون ثانيه، وكسر الميم، وياء ساكنة، وكسر النون، وياء خفيفة مفتوحة ... والنسب إليها أُرْمِنِيٌّ، على غير قياس)) معجم البلدان 159/1-160.
- (231) ينظر المصباح المنير 240/1.
- (232) لِسْتِيَّارِ بن قصير الطائي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 163/1، وروايته فيه:
- لَوْ شَهِدْتُ أُمَّ الْقُدَيْدِ
- (233) عبث الوليد ص 174-175.
- (234) الإحليل: الجبان، والإطريح الطويل. ينظر الصحاح 1657/4، و387/1.
- (235) المسائل الخليليَّات ص 363.
- (236) أسرار العربية ص 372.
- (237) عبث الوليد ص 137، ورواية البيت في الديوان ص 678: فلسطين عن عصيانها وعنادها .

- (238) سمط اللآلي 867/2، وروايته في الديوان ص 83، وتغذيب اللغة 308/14، ولسان العرب 924/3،
على رِبَذَاتِ النَّيِّ.....
- (239) عبث الوليد ص 137-138.
- (240) كتاب سيبويه 232/3.
- (241) سرُّ صناعة الإعراب 624/2.
- (242) ينظر المقتضب 38/4، والأصول في النحو 68/3، وعلل النحو ص 546.
- (243) شعره ص 184، ولسان العرب 373/7.
- (244) معجم الصواب اللغوي 587/1.
- (245) عبث الوليد ص 20، والديوان ص 16.
- (246) البيت بهذه الرواية بلا نسبة في المنقوص والممدود للفراء ص 28، والموشح ص 118، قال ابن منظور: ((فأما قوله:
سَيُعِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ
فإنه يُرَوَّى بالفتح والكسر [يريد غنًا وغنًا]، فمن رواه بالكسر أراد مصدَّرَ (غائث)، ومن رواه بالفتح أراد الغنى نَفْسَهُ)) لسان العرب
135/15، ولعلي بن أبي طالب في ديوانه ص 25، برواية: فلا فقرٌ يدوم ولا ثراء ولا شاهد فيها .
- (247) ينظر كتاب سيبويه 28/1، وينظر المقصور والممدود لابن ولاد ص 136، وما أدعي على سيبويه هو مدُّ كسرة (دراهم
وصيارف)، على النحو الذي جاء عليه بيت الفرزدق المستدلُّ به، ولم يُشترَ إلى مدِّ المقصور المختوم بالألف يجعل الألف متلوَّةً بالهمزة،
مثل: (غنى وغناء) .
- (248) كتاب سيبويه 28/1، وبرواية: نَفْيُ الدَّرَاهِمِ ... في الديوان ص 570. قال الصغاني: وليس للفرزدق، ينظر العباب
الراخر، حرف الفاء ص 348.
- (249) عبث الوليد ص 21-22.
- (250) ينظر تفصيل المسألة في المقصور والممدود لابن ولاد ص 145-146، والإنصاف ص 605-611، وضرائر الشعر ص
38-41، والمقاصد الشافية 422-423/6، والتصريح على التوضيح 501/2.
- (251) ينظر المقصور والممدود ص 138.
- (252) ينظر المنقوص والممدود ص 16، و20 و28 وما بعدها.
- (253) الرجز منسوب لأبي المقدام في سمط اللآلي 874/2، وغير منسوب في المقصور والممدود لابن ولاد ص 145-146،
والمقصود والممدود للقي ص 67، وضرائر الشعر ص 39.
- (254) ينظر الإنصاف ص 606.
- (255) ينظر المقاصد الشافية 424/6.
- (256) المقصور والممدود ص 138.
- (257) عبث الوليد ص 62، والبيت في الديوان ص 194.
- (258) البيت من قصيدة للنابعة الجعدي في ديوانه ص 149، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه، في ما نُسِب إليه وإلى غيره، ص
190 وقد ورد فيه البيت مفردًا، وللنابعة أو لأمية في طبقات فحول الشعراء ص 126-127. وقد استدللَّ به أبو عمرو بن العلاء
على منع (سَبَّأ) من الصرف؛ إذ جعله اسمًا للقبيلة، قال سيبويه بعد أن ذكر قول أبي عمرو الفارط: ((وقال في الصرف، للنابعة
الجعدي:
أَصْحَحْتُ يُنْقَرُّهَا الْوِلْدَانُ مِنْ سَبَّأٍ كَأَنَّهُمْ تَحْتَ دَفْنِهَا دَخَارِجُ)) كتاب سيبويه 253/3، والبيت في ديوان النابعة الجعدي ص
50. وينظر عبث الوليد ص 63-64.

- (259) المثل في مجمع الأمثال 275/1 وروايته فيه: (دَهَبُوا أَيَدِي سَبَا، وَتَفَرَّقُوا أَيَدِي سَبَا). قال الأنباري: ((وترك همز (أيادي سَبَا)، لكثرت وطوله)) منشور الفوائد ص 34.
- (260) عبث الوليد ص 62-65.
- (261) لسان العرب 94/1.
- (262) معجم البلدان 181/3، وينظر الجيم 87/2، والكمال 164/1.
- (263) سنن أبي داود 164/3، وفي حاشيته أنه ضعيف الإسناد.
- (264) غون المعبود شرح سنن أبي داود 273/18.
- (265) المصدر نفسه.
- (266) لم يورد المعري البيت، ولكنه أشار إلى كلمة (عبدون) الواردة فيه، ينظر عبث الوليد ص 298، والبيت في الديوان ص 1367.
- (267) ينظر الخصائص 206/3، ولسان العرب 86/13. قال ابن عصفور: ((وَأَمَّا زَيْتُونُ فَمَقْبُولٌ))، كَقَبْصُومٍ، وليست النون زائدة، بدليل قولهم: الزَّيْت؛ لأنهم قد قالوا: أَرْضٌ زَيْتَةٌ أَي: فيها زيتون، فَنُونُ زَيْتُونٍ عَلَى هَذَا أَصْلِيَّةٌ. وأيضاً فإنه لو جُعِلَتِ النونُ زائدةً لكان وزن الكلمة (فَعْلُولًا). وذلك بناءً لم يستقر في كلامهم)) المتع الكبير ص 90.
- (268) عبث الوليد ص 298-300، وينظر رسالة الملائكة ص 253.
- (269) كتاب سيبويه 409/3. وينظر الأصول في النحو 423/2.
- (270) ينظر حاشية الصبان (متن الأشموني) 386/3.
- (271) المصدر نفسه. قال عبدالسلام هارون: ((وهذا [يريد كلام أبي علي المذكور في حديث الأشموني] من النصوص النحوية النادرة)) من كناشة النوادر ص 64.
- (272) أثر اللغات السامية في اللغة العربية ص 160.
- (273) كناشة النوادر ص 64.
- (274) عبث الوليد ص 134، والبيت في ديوانه ص 677.
- (275) ينظر لسان العرب 455/1.
- (276) رواية البيت في ديوان علقمة ص 46، والمفضليات ص 402:
- كَأَنَّ إِبْرَيْقَهُمْ طَيِّبٌ عَلَى شَرَفٍ مُقَدَّمٌ بِسَبَا الْكَثَّانِ مَرْثُومٌ
- وينظر الخصائص 81-82.
- (277) برواية: درس المنا في شرح ديوان لبید ص 138، وعجزه: وَتَفَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالْهُتَانِ، وهو في ضرائر الشعر ص 142، وشرح شافية ابن الحاجب 398/4، ولسان العرب 37/8.
- (278) الحديث في مُصَنَّف عبد الرزاق 434/9، وغريب الحديث لابن الجوزي 540/1، والسلسلة الضعيفة 92/9.
- (279) عبث الوليد ص 134-135.
- (280) ينظر الخصائص 361/2.
- (281) ينظر الموشح ص 273.
- (282) كتاب سيبويه 321/3.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عُبيد البُحرِيّ، لأبي العلاء المعري (ت 449 هـ)، تحقيق: ناديا علي الدولة، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، 1978م.
- الإبدال، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت 351 هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، 1380 هـ.
- أبو العلاء المعري وعلم النحو، إبراهيم مصطفى (ضمن كتاب المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري)، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بيروت، دار صادر، ط 2، 1414 هـ - 1994م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، لأحمد بن عبد الغني الديماطي الشافعي الشهير بالبناء (ت 1117 هـ)، رواه وصحّحه وعلّق عليه: علي محمد الضبّاع، بيروت، دار الندوة، 1359 هـ.
- أثر اللغات السامية في اللغة العربية، لعبد القادر المغربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الثامن، 1955م.
- أدب الكاتب، لأبي محمد ابن قتيبة الدينوري (ت 267 هـ)، تحقيق: محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، بيروت، دار الفكر 1399 هـ - 1979م.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق: محمد بحجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، د . ت .
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ط 1، 1411 هـ - 1991م.
- إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكّيت (ت 244 هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط 4.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1405 هـ - 1988م.
- الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأموي الأصفهاني (ت 356 هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، القاهرة، دار الشعب، 1390 هـ - 1970م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيّد البَطْلَيْوُسي (ت 521 هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1996م .
- الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت 356 هـ)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
- الأمالي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزنجاجي (ت 337 هـ)، شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، القاهرة، المكتبة المحموديّة، 1354 هـ - 1935م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله أبي السعادات المعروف بابن الشجري (ت 542 هـ)، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 1، 1413 هـ - 1992م.
- إنباء الرّواة على أنباء النُّحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القُفْطِيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط 1، 1406 هـ - 1986م.

- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (562هـ)، ضبط رياض مراد، ومطبع الحافظ، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط1، 1405-1984م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق ودراسة: جوده مبروك محمد مبروك، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1.
- الإنصاف والتحرّي في دفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعري، لكمال الدين عمر المعروف بابن العدم (ت 660هـ)، (ضمن كتاب تعريف القدماء بأبي العلاء)، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1384هـ - 1965م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر.
- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط6، 1988م.
- بحرُ العَوَام في ما أصاب فيه العَوَام، لابن الحنبلي رضي الدين، محمد بن إبراهيم بن يوسف (ت 971هـ)، دراسة وتحقيق: شعبان صلاح، القاهرة، دار الثقافة العربية، ط1، 1410 هـ - 1990 م .
- البحر المحيط، لأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمود عوض وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413 هـ - 1993م،
- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 7، 1418 هـ - 1998م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: جماعة من المحققين، الكويت، وزارة الإعلام، 1980م.
- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، تحقيق علي محمد البحايي، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي (ت 501هـ)، ضبطه: محمد عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1410هـ - 1990م.
- تحرير ألفاظ التنبيه، لأبي زكريا يحيى النووي (ت 676هـ)، تحقيق: عبدالغني الدقر، دمشق، دار القلم، ط1، 1408هـ.
- تصحيح التصحيح، وتحرير التحرير، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق: السيد الشوقاوي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1407هـ - 1987م.
- التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421 هـ - 2000 م .
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، القاهرة: دار المعارف، 1412 هـ - 1992م.
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة ابن تيمية ، ط2.

- التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، لأبي محمد عبدالله بن بَرِّي (ت 582هـ)، تحقيق: جماعة من المحققين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1980.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.
- جامع الدروس العربية؛ لمصطفى الغلاييني، بيروت، المكتبة العصرية، ط 28، 1414هـ - 1993م .
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، الرياض: دار عالم الكتب، 1423 هـ - 2003م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1987م.
- الجيم، لأبي عمرو الشيباني (ت 206هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري وآخرين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ-1997م.
- حُجَّةُ القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت 403هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1402هـ - 1982م.
- الحُجَّةُ للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دمشق: دار المأمون للتراث، ط1، 1404هـ - 1984م.
- خزانة الأدب ولُبُّ لُباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1406هـ - 1968م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي، د. ت.
- الدر الفريد وبيت القصيد؛ محمد بن أيّدمر المستعصمي (ت 710هـ)، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1436هـ-2015م.
- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون؛ لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط1، 1414هـ - 1994م.
- دقائق التصريف؛ لأبي القاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب (338هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دمشق، دار البشائر للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ - 2004م.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق: عزة حسن، بيروت - حلب، دار الشرق العربي، 1416 هـ -1995م.
- ديوان الإمام علي بن أبي طالب، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، القاهرة: دار ابن زيدون- مكتبة الكليات الأزهرية.
- ديوان أُمَيَّة بن أبي الصَّلْت، تحقيق: سجيح جميل الجبيلي، بيروت، دار صادر، ط1، 1998م.
- ديوان البحترى، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، دار المعارف، ط3.
- ديوان بشار بن برد، جمع وشرح وتحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1373هـ.
- ديوان جرير، شرح محمد بن إسماعيل الصاوي، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، د. ت.
- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، بيروت: دار صادر، 2006م.

- ديوان دريد بن الصمّة، تحقيق: عمر عبد الرسول، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- ديوان ذي الرّمّة، غيلان بن عُقبة العدويّ، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، ط1، 1402-1982م.
- ديوان العجّاج، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، دمشق، مكتبة أطلس، د.ت.
- ديوان عمرو بن كلثوم، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1416هـ-1996م.
- ديوان الفرزدق (شرح عبد الله الصاوي)، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.
- ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1407هـ - 1987م.
- ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة العربية، ط1، 1960م.
- ديوان الهذليين، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط2، 1995م.
- رسالة ابن القارح [علي بن منصور الحلبي (ت 424هـ)] (صدر كتاب رسالة الغفران)، تحقيق: عائشة عبدالرحمن بنت الشاطي، القاهرة، دار المعارف، ط9.
- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري (ت 449هـ)، تحقيق: محمد الجندي، بيروت، دار صادر، 1412هـ-1992م.
- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، ط2، 1400هـ.
- سرُ صناعة الأعراب، لأبي الفتح ابن حني (ت 377هـ)، تحقيق حسن هنداي، دمشق: دار القلم، ط1، 1405هـ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة لمحمد ناصر الدين الألباني، الرياض: مكتبة المعارف للنشر، ط1، 1408هـ - 1987م.
- سَمْتُ اللَّالِي (المحتوي على اللَّالِي فِي شَرْحِ أَمَالِي الْقَالِي لِأَبِي عُبَيْدٍ الْبَكْرِي ت 487هـ)، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1354هـ-1936م.
- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ)، تحقيق محمد عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
- سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة الباز، 1414هـ - 1994م.
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبدالرحمن بن العلاء المعروف بالسكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: دار العروبة، د.ت.
- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت 421هـ)، نشره أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ط1، 1400هـ - 1981م.
- شرح ديوان رؤية بن العجّاج، لعالم لغويّ قديم، تحقيق: (جماعة من المحققين)، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ط1، 1429هـ-2008م.
- شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة، حقّقه إحسان عبّاس، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء، سلسلة التراث العربي، 1962م.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، بني غازي، منشورات جامعة قار يونس، ط2، 1996م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1402هـ - 1982م.

- شرح الفصيح، لابن هشام اللّخميّ (ت 577هـ)، تحقيق: مهدي عبيد حاسم، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، ط1، 1409هـ-1988م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري (328هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، ط5، 1993.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت 382هـ)، تحقيق: عبدالعزيز أحمد، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1383هـ-1963م.
- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي المعروف بابن يعيش النحوي (ت 643هـ)، مصر: إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي عمر بن محمد الشلوين (ت 654هـ)، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ-1994م.
- شرح نقاض جرير والفرزدق، رواية أبي عبدالله اليزيدي عن أبي سعيد السكّري عن أبي عبيدة، تحقيق: محمد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، أبوظبي: المجمع الثقافي، 1998م.
- شعر إبراهيم بن هزّمة الفرشيّ، تحقيق: محمد نفّاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1411هـ-1990م.
- شعر الأخطل، صنعة السكّري، تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق دار الفكر، ط4، 1416-1996.
- شعر دعبل الخزاعي، صنعة: عبدالكريم الأشر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1403هـ-1983م.
- شعر الصلّتان العبدى، جمع وتحقيق ودراسة: شريف علاونة، الأردن، جامعة البتراء، ط1، 1428هـ-2007م.
- شعر القحيف العقيليّ، صنعة: حاتم الضامن، (فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي)، الجزء3، المجلد السابع والثلاثون، ذوالحجّة 1406هـ - أيلول 1986م.
- شعر المخبّل السعدي ضمن كتاب (عشرة شعراء مُقلّون)، صنعة: حاتم الضامن، العراق، جامعة بغداد .
- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت 267هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث، ط3، 1421هـ - 2001م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلميّة، د. ت.
- الشواهد الحديثية في الدرس الصربي، لسعيد محمد عبدالب العوادي، وعبدالله صالح عمر بابعير، الرياض، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، المحرم - ربيع الأول 1436هـ / نوفمبر - يناير 2015م.
- الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس، (395هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، 1407هـ-1987م.
- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، مصورة عن مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة 1378هـ - 1958م.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت.

- صيغة (فعلان) واستعمالاتها في اللغة العربية، مصطفى أحمد النَّمَّاس، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، العدد 39.
- ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت: دار الأندلس، ط2، 1402هـ - 1982م.
- ضعيف الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط3، 1403هـ-1988م.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي (ت 231هـ)، قرأه وشرحه: أبو فُهر محمود محمد شاكر، جدة: دار المدني، د.ت.
- ظاهرة النيابة في العربية، لعبد الله صالح بابعير، المكّلا: دار حضرموت للدراسات والنشر، ط1، 2010 م.
- العُبابُ الزاخِرُ واللبابُ الفاخِرُ، للحسن بن محمد بن الحسن الصَّغَّاني (ت 650هـ)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ط1، 1987م.
- العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي (ت 328هـ): تحقيق مفيد قميحة، وعبد المجيد الترحيني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 1407هـ - 1987م.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1420 - 1999م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داؤد، محمد أشرف العظيم آبادي (ت 1329هـ)، دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ.
- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غريب الحديث، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1985م.
- غريب القرآن، لأبي بكر محمد السجستاني (ت 330هـ)، القاهرة، مكتبة محمد علي صبيح، 1382هـ-1963م.
- عُيْتُ النفع في القراءات السبع، لأبي الحسن علي بن سالم الثوريّ الصَّفَّاقُسيّ (ت 1118هـ)، دراسة وتحقيق: سالم بن عزم الله الزهراني، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 1426هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قرأ أصله تصحيحًا وتعليقًا عبدالعزيز بن صالح بن باز، وقام بإخراجه وتحقيقه محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان، بيروت: دار المعرفة، د. ت.
- القرط على الكامل، لأبي الوليد الوُقيشي (ت 489هـ)، وابن السَّيِّد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق: ظهور أحمد أظهر، باكستان، جامعة البنجاب بلاهور، 1401هـ-1980م.
- الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيبي الأندلسي (ت 476هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ - 2000م.
- الكامل، لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ - 1997م.
- كتاب الألفاظ والأساليب (من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الحادية والأربعين)، إعداد: محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، القاهرة، مجمع اللغة العربية، د.ت.

- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م.
- لباب الآداب، لأسامة بن منقذ (ت 584هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، منشورات مكتبة السُّنة، 1407هـ-1984م.
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي (ت 711هـ)، بيروت: دار صادر، د. ت.
- اللَّمَحَةُ في شرح المِلْحَةِ، لمحمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ (ت 720 هـ)، تحقيق: إبراهيم بن ساعد الصاعدي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، 1424هـ-2004م.
- ليس في كلام العرب، للحسين بن أحمد خالويه (ت 370 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكَّة المكرمة، ط2 ، 1399هـ - 1979م.
- مجاز القرآن، صَنَعَةُ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى (ت 210 هـ)، عارضه بأصوله وعلَّق عليه: محمد فؤاد سركين، القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميادي (ت 518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة، د. ت.
- مجموعة القرارات العلميَّة في خمسين عامًا (1934-1984)، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين وإبراهيم التريزي، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1404هـ-1984م.
- المختصَّب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شليبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.
- المِخْكَم والحِيطُ الأعْظَم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سَيْدَه (ت 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط1 ، 1421هـ - 2000م.
- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت 666 هـ)، تحقيق: يوسف شيخ محمد، لبنان، بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.
- المِخْصَص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سَيْدَه (ت 458 هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفَّال، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1 ، 1417 هـ - 1996م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، د.ت.
- المسائل الحليَّات، صنعة أبي علي الفارسي (377هـ)، تحقيق: حسن هندراوي، دمشق، دار القلم، ط1، 1407هـ.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن بن محمود هندراوي، الرياض: كنوز إشبيلية، ط1، 1424هـ.
- المسائل العسكرية في النحو العربي، لأبي علي النحوي (ت 377هـ)، دراسة وتحقيق: علي جابر المنصوري، عمَّان، دار الثقافة - الدار العلميَّة، 2002م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: شريف عبدالكريم النجار، عمَّان، دار عمَّار، 2003م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ - 1995م.

- مشكلات نحويّة ، لمحمد عبد المجيد الطويل، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2002م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد الفيومي (ت 770 هـ)، المطبعة الأميريّة، ط5، 1922م،
- مصنّف عبد الرزّاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1403 هـ.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح شلبي، بيروت: دار السرور، د. ت.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لياقوت الحموي الرومي (ت 626 هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م.
- معجم البلدان، لشهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي (ت 626 هـ)، بيروت، دار صادر، 1397هـ-1977م.
- معجم الصواب اللغوي، لأحمد مختار عمر (بمساعدة آخرين)، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1429هـ-2008م.
- معجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب، دمشق: دار سعد الدين للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ - 2002م.
- المعجم الوسيط، (إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار)، إصدار مجمع اللغة العربيّة، القاهرة: دار الدعوة، د. ت.
- مع المعري اللغوي، لإبراهيم السامرائي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ-1984م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، بيروت، دار الفكر، ط1، 1426هـ-2005م.
- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407هـ - 1987م.
- المفصل في صناعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، تحقيق: علي أبو ملح، بيروت، مكتبة الهلال، ط1، 1993م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ)، تحقيق: (جماعة من المحقّقين)، بجامعة أمّ القُرى، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1428هـ - 2007م.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- المقتضب، لأبي العبّاس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د. ت.
- المقصور والممدود، لأبي العبّاس أحمد بن محمد بن ولّاد (ت 332هـ)، تحقيق، بول برونلي، ليدن، 1900م.
- المقصور والممدود، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت 356هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد عبدالمجيد هريدي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1419هـ-1999م.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
- من تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، ط2، 1398 هـ - 1978م.
- منشور الفوائد، لأبي البركات الأنباري (577هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983م.

- المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله درويش، القاهرة، وزارة المعارف العمومية، ط1، 1373هـ - 1954م.
- المنقوص والممدود، للفراء (ت 207هـ)، تحقيق: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، القاهرة، دار المعارف، ط3.
- من كُنَاشَةِ النوادر، لعبد السلام هارون، مجلة مجمع اللغة العربية (العدد الثالث والأربعون)، القاهرة، جمادى الآخرة 1399هـ - مايو 1979م.
- الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت 384هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ - 1995م.
- النحو الوافي، لعباس حسن القاهرة : دار المعارف، ط 8 ، د. ت.
- نَقْعَةُ الصُّدَيَّانِ فِي مَا جَاءَ عَلَى الْفَعْلَانِ، لِلصَّاعِي (ت 650هـ)، الرياض، مكتبة المعارف، 1402هـ - 1982م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ - 1979م.
- النوادر في اللغة، لسعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن زيد المعروف بأبي زيد الأنصاري (ت 215هـ)، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، بيروت: دار الشروق، ط1، 1981م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، 1399هـ - 1979م، و 1400هـ - 1980م.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ)، الجزء السابع باعتناء: إحسان عبَّاس، شتوتغارت، دار فرانز شتاينز، 1414هـ - 1991م.
- الوحشيَّات (الحماسة الصغرى)، لأبي تمام حي بن أوس الطائي، تحقيق، عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، ط3.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر بن خلِّكان (ت 681هـ)، تحقيق إحسان عبَّاس، بيروت: دار الثقافة، د. ت.

The Morphological Lesson in Abu Al-Ala Al-Maarri's book (Abath Al-Wlid)

Dr. Saeed Mohammed Abdulrab Al-Awadi
Prof. Abdullah Saleh Omer Ba Baeer

Abstract

This paper of research discusses a good deal of morphological issues which Abu Al-Ala Al-Maarri raised in his book (Abath Al-Walid at the speech on the poetry of Abi Obaidah Al-Walid Bin Obaid Al-Buhtry), through Abu Al-Ala's standings at the problematic morphological issues that Al-Buhtry adduced in his divan (collection of poems), where those issues were gathered, presented, and analyzed and the morphological lesson stand of them was indicated. We talked in detail about the origins of their application in written linguistic references, the different opinions regarding them, and about the standard and auditory origins upon which the preventive and permissive judgments were built.

This study contains twenty-two morphological issues collected from the book of (Abath Al-Walid).

ISSN: 2708-3659

AL-Rayan Journal



of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 5
Issue 2
Serial No.9

Dec. 2022